أرقام 4
العدد ٢ | ٣ تمّوز ٢٠٢٣
أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research
سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

العدالــة للقمــان

«الأمن الغذائي»
سلاح «حزب الله» في ضمان ولاء التابعين وحشد المناصرين

آدم حسين

على أبوابِ انتخابات ٢٠٢٢ النيابية، بدأت ماكينةُ «حزب الله» الإعلامية تروج لـ«تعاونياتٍ» أطلقَ عليها اسم «السجاد»، تبيعُ الموادَ الغذائية بأسعارٍ مدعومة.

حظيت تلك الخطوةُ باهتمامٍ بالغٍ على الساحةِ الداخلية اللبنانية، وأفرَدت وسائلُ الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها، الموالية والمعارضة، المساحات الكافية للحديث عن «التعاونيات»، بالإشادةِ من الموالين والانتقاد من المعارضين. وبـ«تعاونيات السجاد»، عادَ «حزب الله» إلى بداياتِه في الحرب الأهلية عندما كان يفتتحُ المؤسسات التعاونية تحت مسمى «القدس» وسعى بها حينذاك إلى تعزيز سياستِه حول «الأمن الغذائي». وها هو يعودُ إلى هذا النهج لترميمِ أمنِه الغذائي. وساهمت تلك التعاونيات المُستجدة، في ما ساهمت، في تدعيمِ وضعِه في الاستحقاقِ الانتخابي.

سعى «حزب الله» عبر «تعاونيات السجاد» إلى إبقاءِ سيطرته على قاعدتِه الشعبية من خلال مدِّها بـ«الغذاء» اللازمِ لاستمراريتها، وبأسعارٍ تتضمنُ خصوماتٍ خاصة، وهي جزءٌ من عملٍ ممنهجٍ للحزب في مختلفِ القطاعات تُمكنه من إحكامِ قبضته على «أبناء الطائفة الشيعية» والإيحاء لهم بأنه لا بديلَ أمامَهم سوى التمسك بخياراتِه باعتبارِها الركن الأساسي للمحافظة على وجودهم وتعزيزِ صمودهم في مواجهةِ الأزمة المالية والاقتصادية التي تضربُ لبنان منذ سنوات.

ولادة المنظومة

في العديد من المناسبات أعلن الأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصرالله أنَّ لا خشيةَ من الوضع الاقتصادي المتأزم على قاعدتِه الشعبية التي «لا يمكن أن تجوع». فأنشأ الحزبُ بدايةً ما عُرِفَ بـ«مخازن النور» على امتدادِ المناطقِ الخاضعة لنفوذه، وكانت ضعيفةَ التنظيم بداية، لكنها شكّلت مساحةً للمتسوقين من أبناءِ الحزبِ وبيئته الحاضنة، وبطريقةٍ انتقائيةٍ ومحدودة، وكانت تضم سلعًا مختلفة ليست غذائية فحسب، وذلك قبل أن يتطورَ المشروعُ إلى «تعاونيات السجاد» الأكثر تنظيمًا والأنجح إدارة، والتي تمتدُ عبر مناطقِ بيئته الشعبية.

بدأ الإعلان عن افتتاح هذه التعاونيات قبل انتخابات ٢٠٢٢ تحت شعار «سنخدمُكم بأشفار عيوننا»، على شكل فروع بلغ عددها أربعة في ضاحية بيروت الجنوبية، أبرزها تعاونية «النور» التي افتُتحت مكان محلات «قاروط» سابقاً في منطقة الجاموس قريباً من تقاطع الصفير – الجاموس - السان تيريز، وفرع ثانٍ إلى جانب مجمَّع «سيد الشهداء» في منطقة الرويس، وثالث في «المريجة» في منطقة تحويطة الغدير، ورابع على طريق المطار. وقد عمل الحزبُ على حماية تلك التعاونيات بفرزِ عناصر خاصة لحراسة أبوابها فيما أقام فرع الرويس داخل مربعٍ أمني لكونه قريباً من مجمع «سيد الشهداء». وهؤلاء العناصر يراقبون حركتَي الدخول والخروج في الفروع ويعملون على «ضبط الأمن» في محيطها.

ومُلئت هذه التعاونيات بالمعلبات الغذائية على أنواعها، وهي من إنتاجٍ إيراني بمعظمها، وكذلك الزيوت والأرُز والسكر، والتي وإن لم تكن من إنتاج إيران، فإنها تُستَورد عبرها كالأرُز الهندي. أمّا المنتوجات اللبنانية فهي شبهُ غائبة عن الرفوف لاعتباراتٍ لم يقدِّم لها القيّمون على المشروع أي تفسيرٍ لها.

وسَّع «حزب الله» تجهيزَ التعاونيات لتضمَّ بالإضافة إلى المواد المتعلقة بالغذاء، أقسامًا خاصة بالأدوات والأجهزة الكهربائية والملابس وسواها من الاحتياجات المنزلية. ففي تعاونية «النور» هناك صيدلية كبيرة تبيعُ الأدوية الإيرانية والسورية بأسعارٍ مدعومة.

ويسترعي الانتباه في تلك التعاونيات أنَّ بعض المنتجات الكهربائية والأدوات المنزلية تباع بالدولار «الفريش». أمّا المنتجات الغذائية فأسعارُها بالليرة اللبنانية.

لكن من يحقُّ الدخول إلى التعاونيات؟

بطاقتا «السجّاد» و«نور»

إنَّ أبواب تعاونيات «السجّاد» ليست مشرَّعة للعموم. فكما أشرنا أعلاه، هناك حرسٌ حزبي على أبوابِها يمنعُ الدخول إليها إلا بموجب واحدة من بطاقتَين، «السجاد» و«النور». ويمكنُ التمييز بينهما كما يلي:

١- بطاقة «السجاد»:

هي مخصصةٌ للفقراء والمحتاجين من قاعدةِ «حزب الله» الشعبية وبيئته الحاضنة، وهي لذلك تتضمنُ خصوماتٍ مالية في تعاونيات «السجاد» تتجاوز في نسبتِها تلك التي تؤمنُها بطاقة «النور» المخصصة لعناصر الحزب. ويمكن ملاحظةُ ذلك بوضوح من خلال زيارةٍ واحدة إلى إحدى تلك التعاونيات ليلمسَ الباحثُ الفرقَ بين خصوماتِ البطاقتين. فعلى سبيلِ المثال، فإنَّ علبةَ الحمص المطحون كانت تباعُ الشهر الماضي بنحو ٢٧ ألف ليرة لحاملي بطاقة «السجاد» فيما سعرُها٣٠ ألفًا لأصحابِ البطاقة الثانية. ومن الأمور الأخرى التي تمّ رصدُها في

فائض القوة
يفيض فوضى

هل مرّ على البلاد «زمانٌ» كانت فيه على هذه «الحال» من اختلاطِ الفوضى واللايقين بالتنظيم واليقين التام؟ هل مرّ على هذه البلاد «زمانٌ» كانت فيه تهوي بـ«مجملها» في هبوط حر ومدوٍ؛ وبـ«جزئها» في تصوّر وهيام وخيال بصعودٍ مُطلق وصاروخي عند مجموعة فيه في آن؟

وهل مرّ زمانٌ على «جمهور الشيعة» كانوا فيه على هيئة «الإقفال» هذه، على هيئة اعتزالِهم للجميع؟ واعتزال الجميع لهم؟ هل مرّ عليهم تصورُ شامل لحرب «الفسْطاطَيْن» هذه؟

تصوراتُهم عن كل شيء تدور حول التالي: هناك من هو معنا، وهناك من هو عدونا، ولا حلَّ وسطًا...

هي حالةٌ فريدة اليوم، حالة تريدُ تصفية كل شيء، تريد خلق صفائها التام، حتى لو على هيئةِ كاتمِ صوت أو عبوة...أو بشرٍ على هيئة كواتم...

كأن «راعيَهم» أرادَ أن يكوِّن لهم عالمَهم الفريد، أو أن يوهمَهم بذلك؛ عالمهم الخاص المنّظم بفوضويته، عالمٌ فيه كل شيء على هامش كل شيء. نظامٌ مالي وغذائي رديف، ونظام تربوي رديف، ونظام طاقة رديفة، وسياسة وأمن رديفان.

بلادٌ تهوي إلى قعرٍ لا قعرَ تحته، يقابله تصوّر عند تلك الرعيّة، أو عند مفاتيح إعلامها الإلكترونية و«الثقافية» والـ«شعبية» بأنه لا زمانَ يتفوقُ على زمان راعينا، بأننا أقوى من كل شيء، بأن لا فضاءَ يحدُّ فضاءنا.

في بلاد الفوضى المنظمة، حيث لا مؤسسات، حيث التعطيلُ سِمةُ القوة والقدرة والعزل، عند جماعة المقدَّس، لا مفارقة بين أن تكونَ آمرًا وناهيًا، وأنْ تزعمَ أنَّ لديك جيوشَك وقواك الأمنية والاستخبارية في بلادٍ لم يسمع بها أكثر من ثلاثة أرباع رعاياك، أنْ تزعمَ أنك ترسلُ صواريخَك وطائراتِك إلى أقصى أقاصي الأرض، أنْ توجِدَ جيّلًا كاملًا في مدارسك ومعاهدك وجامعاتك، يسير في مواكبك، رهنَ إشارة إصبعك؛ وفي الوقت ذاته تظهرُ في شوارعك فجأة عصابة، تدين بالولاء للمقدس ذاته، وبتصور القدرة والقوة ذاتها، وتُطلِقُ النار عشوائيًا بهدف السيطرة على نطاق عملِ مولد كهربائي هنا، أو بقعةِ ترويج للممنوعات هناك... أو غيرها من ميادين التربّح على هامش الدولة وعلى حسابها...

هذه لا تُلغي تلك، بل قُل هي جزءٌ من نظام الفوضى ذاته. في بلادِ الفوضى المنظمة أو في أجزائها، الفوضى سِمة التنظيم الحديدي والقاتل...نظام الكتم والكتواتم...

عمليات البيع هي أنه يحقُّ لحاملِ بطاقة السجاد أن يشتريَ كيس أرُز واحد فقط سُعِّرَ بعشرة دولارات، كما يُسمحُ بابتياعِ غالون زيت سعة خمس ليترات بالسعر المدعوم، أما الغالون الثاني فيرتفع ثمنه عن الأول ولا يجوزُ بتجاوز الكمية.

ويحق لأي موال للحزب أن يتقدّم للحصول على بطاقة «السجّاد» بملء طلب وتقديم الوثائق الرسمية (إخراج قيد أو هوية شخصية)، وذلك لدى أحد مكاتب الحزب المُعَنية أو لدى ما يسمونَه بـ «رابط» المنطقة. وخلال فترة وجيزة يأتي الردُّ بالقبول أو الرفض للطلب. ولا توجد أرقامٌ دقيقة حتى اليوم عن أعداد حاملي هذه البطاقة، لكن التقديرات تشير إلى أنه يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ ألفًا. لكن هناك ظاهرةٌ انتشرت منذ افتتاح هذه التعاونيات تتمثل بمفهوم «الإعارة» المعتَمد من قِبل حَملةِ البطاقة، وهي أن يقوم صاحبُها بإعارتها إلى قريبٍ أو صديق لاستخدامها والتمتع بمزاياها والاستفادة من الحسومات الخاصة بها. وهذا أدى إلى تضاعف أرقام المستخدمين لهذه البطاقات ليتجاوز المئة ألف شخص.

٢- بطاقة «النور»

ليست مخصصةً للعامة من جمهور الحزب، بل هي محصورةٌ بعناصره، المقاتلون منهم والمدنيون. فكلُّ موظفٍ «رسمي» في الحزب يحقُّ له الحصولُ على هذه البطاقة كنتيجة طبيعية لعمله داخل «المنظمة»؛ وأيضًا لا توجد إحصاءاتٌ دقيقة لأعدادِ حَمَلة هذه البطاقة، غير أنها قد تفوق، بحسب التقديرات، الخمسين ألف منتمٍ إلى الحزب. ولا يمكنُ لحامليها إعارتُها إلى أصدقائهم أو أقربائهم. لكن ثمَّة طريقة أخرى اتبعوها إذ يقومون بأنفسِهم بتأمينِ بعض الحاجيات لهم من خلال استخدامِ البطاقة لشراءِ الدواء وبعض المنتجات الأخرى، وهذا بدوره يضاعفُ اعداد المستفيدين منها.

أمّا عن الفوارق بين البطاقتين، فبطاقة «السجاد» محصورةُ الاستخدام في التعاونيات التي تحملُ اسمها. وهي وإن كانت تؤمنُ خصمًا أكبر على المواد الغذائية، فإنها لا تخوِّلُ مالكها شراء الأدوية مِن الصيدليات المنتشرة في هذه التعاونيات، ولا الدخول إلى محلاتِ البيع الحزبية أو المتعاونة مع الحزب. وفي المقابل، فإن بطاقة «النور» تتيحُ لحاملِها الدخولَ إلى تعاونيات «السجاد» وصيدلياتِها وتلك الحزبية الأخرى، بالإضافة إلى العشراتِ من المحال الحزبية والمتعاونة مع «المنظمة». إذ يُسمَحُ لمالكِ البطاقة استخدامها في الشراء من بعضِ التعاونيات الغذائية ومحلات الحلويات كما جرى في رمضان الماضي، إذ قدَّمت «حلويات السلطان» حسومات خاصة لحَمَلة بطاقة «النور». كذلك تجيزُ البطاقة الشراء بالتقسيط من عددٍ من محلات المفروشات كـ«بيوتي هوم» وسواها للأدوات المنزلية.

كما أنَّ حاملَ بطاقة «نور» يحصلُ خلال فتراتٍ معينة على مبالغَ مالية تُضافُ إليها، فيما لا تتضمنُّ «السجّاد» هذه الخاصية، مع وجود بعض الاستثناءات، ذلك أنَّ لكل بطاقة «سجّاد» رمزًا (كود) محددًا. وأحيانًا تُختارُ بعض الرموز لمنحِ أصحابها مبالغ مالية رمزية تتراوح بين عشرة دولارات و٢٠ دولارًا لاستخدامها في الشراء من تعاونيات «السجاد»، فيما تُحرَمُ رموزٌ أخرى من هذه المساعدة. وهذا التمييزُ بين البطاقتين منظَّمٌ، بحيث يتمَّ التفريقُ بوضوحٍ بين الجمهور والحزبيين المنظمين، إذ يُمنحُ الأخيرون بعضَ الامتيازات الإضافية كجزءٍ من التزام الحزب تجاههم وتقديرًا لجهودهم في خدمته.

الحزب يضرب أكثر من عصفور بحجر

لم يتمّ رفضُ الكثير من الطلبات التي تقدَّم بها الراغبون بالحصول على بطاقة «السجّاد» وهذا الأمر يدفع إلى تساؤلات حول الهدف الخفي لهذا المشروع والمتمثلِ بكونه يتضمنُ جانبًا تجاريًا أراد الحزبُ من خلاله إصابةَ أكثر من عصفور بحجر واحد. فمِن جهة، ضمَنَ من خلال بطاقة «النور» تسوُّق عناصره من هذه التعاونيات لقاءَ حوافز مِن خصومات مالية، كذلك استحوذَ عبر بطاقة «السجّاد» على شريحةٍ كبيرة من المستهلكين من خلال إغرائهم بالحسوماتِ الكبيرة. وفي المقابل، فإنَّ الحزبَ تمكّن عبر هذا المشروع من الترويجِ للمنتجاتِ الإيرانية التي تجدُ صعوبةً في الولوجِ إلى الأسواقِ العالمية في ظل العقوبات الدولية المفروضة على طهران. وهو أمَّنَ سوقًا للدواءِ الإيراني المحدودِ الجودة ونظيره السوري، وهما لا يتمتعان بسمعةٍ حسنة في أسواق الدواء العالمية. وفي الجانبِ الأهم، فإنه على الرغمِ من الحسوماتِ المالية التي تتيحُها البطاقتان، فإنَّ المشروعَ بحد ذاته مربحٌ ماديًا، لأنَّ الحزبَ يشتري المنتجات الإيرانية والسورية بأسعار خاصة. وهكذا يكونُ أمَّن عبر هذا المشروع ذي الظاهر الاجتماعي مصدرَ دخلٍ مالي جيد يُضاف إلى مواردِه، وفي الوقت نفسه قدَّم خدمةً كبيرة للمصانعِ الإيرانية والسورية بتسويق إنتاجها.

تمويل المشروع: تجارة وخُمس وزكاة و«قُجج»

لا شكَّ أنَّ إطلاقَ مشروعٍ يتعاطى تجارةَ الموادِ الغذائية يحتاجُ إلى مقوماتٍ ماديةٍ كبيرة ومجموعةٍ من العلاقاتِ المتشعبة مع تجارِ هذه المواد داخلَ لبنان وخارجه، لكن بما أنَّ الحزبَ لديه علاقاتُه الدولية الخاصة، فقد حصَر الاستيرادَ من إيران وسوريا بشكلٍ مباشر، ومِن دول أخرى بالوكالة الإيرانية. أمّا بالنسبة إلى رأسِ المال، فقد كان حاضرًا لما يمتلكُه الحزب مِن ترسانةٍ مالية ضخمة. فبالإضافةِ إلى الموارِد التي تأتيه من إيران على شكلِ مساعداتٍ والتي لا توجد معلوماتٌ دقيقة حول قيمتها ولا يمكن التكهن بحجمها؛ هناك مصادرٌ تمويلية عدة يعتمدُ عليها الحزب، أهمها أموال الخُمس والزكاة التي تصلُه من دول الخليج والعراق، وهي لا تخضعُ للضرائب والرسوم لكونها تأتي على شكلِ أعمالٍ خيرية. وتاليًا فإن أحدًا لا يمكنُه تقديرُ قيمتها لأنها تختلف سنويًا، ولكونها غير خاضعة للتوثيق إلا لدى الجهازِ المالي في الحزب نفسه. ويُضاف إلى كل ما تقدَّم، الأموالُ التي يجمعها الحزب من خلال المساعداتِ المباشرة من قاعدته الشعبية، إمّا بنشرِ شبّانٍ مع صناديقَ خاصة للتبرع على الطرقات في ضاحية بيروت الجنوبية، أو من خلال «القجج» التي يتم توزيعُها على المنازل في المناطق الخاضعة لنفوذ الحزب.

وثمة من ينسبُ إليه، تحديدًا تقارير الاستخبارات الغربية، قيامَه بجمعِ أموال من تجارةٍ غير شرعية تدور حول أنواعٍ من المخدرات (أبرزها الكبتاغون)، وتبييض الأموال والاتجار بالمقتنيات الثمينة والآثار والألماس؛ وهذه معلوماتٌ لم يتم التحققُ منها من مصادر مستقلة.

ومن خلالِ هذه الآلية وما تؤمنه المصادر المتعددة من دخلٍ متحرر خارج عن أي رقابة رسمية، وغير متعرِّضٍ لأي ضريبة تفرضُها القوانين اللبنانية، كان رأسُ المال مؤمنًا مسبقًا، وتمكّن الحزبُ من إطلاق مشروعِه في فترة قياسية. وفي المقابل، استطاعَ استرجاعَ رأس المال المرصود بعد شهورٍ قليلة على انطلاق عمله وتحقيقِ الأرباح، خصوصًا مع وجود شريحةٍ واسعة من المستهلكين، جاهزة ومتوفرة ومنظَّمة، أمنت للمشروع عملاء دائمين.

أسعار خاصة وحسومات لكن ماذا عن الجودة؟

كما سلَف، فإن تعاونيات «السجّاد» لا تضمُّ منتجاتٍ أوروبية أو اجنبية، أو حتى لبنانية محلية، بل هي في معظمِها من إنتاجٍ إيراني وسوري، وهذا ما يجعلُها لا تتمتعُ بمواصفاتٍ ذات جودة عالمية، خصوصًا بالنسبة إلى الدواء. ويشير بعض عملاءُ هذه التعاونيات إلى أنَّ المعلبات والأصناف الغذائية الأخرى مقبولةٌ من حيث الجودة، لكن بعض المواد اختلَفَ نوعهُا في الآونة الأخيرة، خصوصًا بالنسبة إلى الأرُز والزيت بحيث تراجعت، ولم تعُد كما في السابق، وربما يعودُ ذلك إلى كونِ كيلو الأرُز البسمتي يُباع بنحو دولار أو أكثر بقليل في «السجّاد» فيما كيلو الزيت يتراوح بين دولار و ١,٢٠ دولارًا، وهذه الأسعار أقلُّ من مستوى السوق اللبنانية. ويشيرُ اقتصاديون مطلعون على عمل تعاونياتِ «حزب الله» إلى أنَّ الجودةَ متعلقةٌ بالسعر، فكلما زادَت الجودةُ ارتفعَ السعر. وعلى الرغم مِن الإمكاناتِ المالية الضخمة لهذه «التعاونيات»، فإنها لم تعمَد إلى شراءِ وإعادة بيع «الماركات» العالمية المشهورة بجودتِها، وهذا ما يثيرُ الكثيرَ من علامات الاستفهام حول طبيعة مبيعاتها.

وللحزبِ هامشٌ معين يتحركُ ضمنَه، إذ عليه أنْ يوفِّق بين العاملَيْن، أي الجودة والسعر، وهذا ما يؤدي إلى تراجعِ الجودة في مقابلِ السعر في غالب الأحيان. وتتجلى هذه النظرية في ما يتعلقُ بالدواء الإيراني، إذ يؤكد العاملون في الحقلِ الطبي في لبنان أنَّ المُنتجَ الإيراني لا يمكنُ أن يُعدّ بديلًا من الأدوية العالمية والتي تنتجها شركاتٌ لها مكانتُها وسمعتها، وهذا ما يجعله أقلّ فاعلية ولا يمكنُ الاعتماد عليها في العلاج. ويلفت هؤلاء الانتباه إلى أنَّ الدواء السوري أفضل من الإيراني، لكنه بدوره لا يمكن أن يستبدلَ المُنتجَ الأجنبي، ويعود ذلك إلى أسبابٍ تتعلقُ بالمواد المستخدمة في تركيبة الدواء في كل من إيران وسوريا والتي قد لا ترقى إلى المعايير العالمية.

مقومات نجاح التجربة

بالإضافة إلى المقوّمات المالية والعلاقات، استغل «حزب الله» سيطرتَه العسكرية الكاملة على الحدودِ الشرقية والمعابر غير الشرعية مع سوريا في منطقة البقاع وبعلبك، والتي يقومُ عبرها، كما يشير بعض أبناء المنطقة، بإدخالِ البضائع الإيرانية والسورية. وجعَلَ تلك البضائع أولاً غير خاضعة للرسومِ والضرائب المُعتمدة مِن الدولة اللبنانية، وتاليًا كانت كلفةُ استيرادها أقل. وثانيًا، فإنَّ تلك السلع، وخصوصًا الدواء منها، لا تخضعُ لرقابةِ وزارة الصحة اللبنانية والجهات المعنية بالمحافظة على السلامة العامة. وهذه الأمورُ مُجتمعةً تخفِّفُ من المنافسة في السوق، إذ أنَّ التجّار اللبنانيين لا يمكنهم مجاراةُ أسعار تعاونيات «السجّاد».

«الأمن الغذائي» في سبيل السيطرة

تحت ضغط الشارع وجَد «حزب الله» نفسه مضطرًا للخوض في تجربةٍ متجددة تؤمنُ له المحافظةَ على اتصالِه بقاعدتِه الشعبية، وخلص إلى أنَّ مشروعَه الذي أطلقَه بعنوانٍ ظاهرُه الخدمة وباطنُه تجاري استثماري، يؤمِّنُ له مصدرَ تمويلٍ إضافي استغلَّ فيه حاجة الناس الذين باتوا تحت خط الفقر. وأي مشروعٍ سيكونُ أمتنَ أساسًا وأبلغَ تأثيرًا من استغلال «قوت الناس وأولادهم» في سبيلِ المحافظةِ على ولائِهم التام وتقديمِ أولادهم في سبيل «النهج». فكان للحزب أن طبَّق وعودَ «سيده» وأمسكَ بيئتَه من اليد التي تؤلمُها نظرًا إلى حاجةِ أبناء الطائفة إلى الدواء والغذاء. وهذا لا ينسحبُ على فقرائها فحسب، وإنما أيضًا على الميسورين، والسببُ في ذلك هو فقدانُ الكثير من المواد الغذائية في بداية الأزمة الاقتصادية والمالية أي بعد ٢٠١٩؛ فأمَّن الحزبُ بديلَها من مصادر لم تكن معروفة سابقًا في السوق اللبناني، وأهمها أسماءُ المنتوجات الإيرانية التي لم يعهَدْها اللبنانيون في تاريخهم ولم يتخيلوا أنفسهم يعتمدون عليها في يوم من الأيام. وعليه، كان مشروعُ «تعاونيات السجّاد» واحدًا من أهم مشاريعِ الحزب المتجددة على طريق تكريسِ نفسه حزبًا يهتمُّ بالجانب الاقتصادي - الاجتماعي، وظهوره بوجهِ المُنقذِ وصاحب المشاريع البديلة على خط تعزيز «الأمن الغذائي» لأبناء بيئته. وبهذا حاولَ إبرازَ زعمِه كحامٍ اقتصادي - اجتماعي، بعد «رواية» الحماية العسكرية والأمنية، وذلك من خلالِ مؤسساتٍ يمتلكُها مباشرةً ويستخدمُها في ضمان ولاء التابعين؛ وفي الوقت نفسه جذب من تقطَّعت به السُبلُ الحياتية وتحويله إلى المناصرين بطرقٍ مباشرة وغير مباشرة. ويسترعي الانتباه في هذا المشروع أنَّ «حزب الله» جعلَه مستقلًا إداريًا، فترك للقيميين عليه ممارسةَ عملِهم «التجاري» فيما قام هو بإصدار البطاقات، «السجّاد» و«النور» وتقديم الدعم المالي لعناصره وجمهوره من الموالين للشراء من هذه التعاونيات. وتاليًا مارسَ الدور الرعائي الذي انتزعَه عُنوةً بقدراتِه المالية واللوجستية مِن الدولة اللبنانية أو بالتراضي مع أركان السُلطة، واستخدم هذا الأسلوب في جني الأرباح، متبعًا المثل العامي القائل «من دهنو سقيلو».

وخلاصةُ القول فإنَّ مشروع «السجّاد» هو إحياءُ خطوةٍ قديمة استعملَها الحزبُ في بداياته للسيطرة على مناطقِ وجوده، أعاد كرَّتَها في سبيلِ تعزيزِ مؤسساتِه الاجتماعية التي تنشطُ لتحلَّ مكانَ مؤسسات الدولة اللبنانية، مستفيدًا من الترهل الاقتصادي للدولة وعجزها، ليظهرَ ويزعمَ أنه يوجِدُ البدائل التي ترفعُه في عيونِ جمهوره وتزيدُ ثقته به.

ساهمت هذه التعاونيات بدايةً في تحقيقِ ما كان مخططًا لها، لكن مع مرور الوقت، بدأت تفقدُ بريقها، بسبب النوعيةِ الرديئة للمواد المعروضة، وتطبُّع الناس مع هذا «العمل» على اعتبارِه حقًا من حقوقهم تجاه هذه الجماعة، على خلفيةِ التضحيات التي قُدِّمَت من قبلِهم لها في سبيل حمايةِ مشروعها، وتعرضَهم للجوع والعوَز بفعلِ «الحصارِ الغربي والأميركي» التي يزعمُ «حزب الله» وقوع لبنان فيه بفعل تبني السُلطة خيارَ «محور الممانعة».

محطات «اشتراك الضاحية»: منظومة لا تُقهر في خدمة السياسة

أدهم جابر

انتهت في بداية التسعينيات مِن القرن الماضي الحربُ الأهلية اللبنانية لتبدأ حروبٌ من نوع آخر كانَ يتعينُ على السُلطة السياسية الوليدة أن تخوضَها في سبيلِ إعادة الإعمار، وبناء ما تدمَّر مِن القطاعاتِ الخدماتية، وعلى رأسها الكهرباء. هذا القطاعُ لم يعرِف يومًا تشغيلًا كاملًا، فطوال السنين التي تلَت وَضْعَ الحربِ أوزارَها، لم تشهدْ البلادُ تغذيةً كهربائية لمدة ٢٤ ساعة متصلة يوميًا بل كان «التقنين» أو «القطْع» السائدَين.

كسواها من المناطق اللبنانية، عاشت الضاحية الجنوبية لبيروت حالةً من اللا استقرار الدائم على صعيد الكهرباء، ومرَّ وجودُ التيار الكهربائي بتقلباتٍ عدة إلى أن نشبت ثورة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، التي كشفَت عورات الدولة اللبنانية وأبرزَت ضعفها وغرقَها في أزمةٍ مالية واقتصادية غير مسبوقة. وما بين ٢٠١٩ والسنة الحالية ٢٠٢٣ حدَثَ العديدُ من التطوراتِ على صعيد الكهرباء، وذلك مع العلم أنَّ الآمال كانت معقودةً على رفع ساعات التغذيةِ إلى عشرٍ يوميًا مطلع عام ٢٠٢٢. وبُنيت تلك الفرضية على وعودٍ باستجرار الكهرباء من الأردن عبر سوريا، وكذلك من خلال ضخ الغازِ المصري إلى شمال لبنان لتوليد الطاقةِ في معمل دير عمار هناك. كل ذلك تبخّر، لا بل إنَّ التغذية انخفضت بشكل كبير لتصل إلى ساعتين يوميًا، لندخل عام ٢٠٢٣ بتغطيةٍ كهربائية تصلُ إلى أربع ساعات يوميًا في حدها الأقصى، وهذه الوتيرةُ مستمرة إلى لحظة كتابة هذه الورقة، وإنْ ليس بشكلٍ منتظم.

هذا الواقع المتردي للكهرباء في ضاحية بيروت الجنوبية منذ نهاية الحرب الأهلية حتى يومنا هذا، سمح بظهور المشاريع الخاصة لتأمين «طاقة بديلة» عن كهرباء الدولة، خصوصًا أنَّ الكهرباء سلعةٌ أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. فكان أنْ وُلِد مفهوم «الاشتراك» الذي نما بسرعة قياسية، وتحوَّل منظومةً متكاملة لها أسسُها ودعائمها بشكل بات يستحيلُ على الدولة والمواطنين الاستغناء عنها.

منظومة الاشتراك.. ولادة من الخاصرة

تحت خانة الـ«أهلية بمحلية»، ومن وحي ما كان حاصلًا خلال الحربِ الأهلية من إداراتٍ محلية للميليشيات، بدأ البعضُ ممن يسعى إلى الاستثمار أو الاستئثار بتأسيسِ محطاتٍ كهربائية خاصة لتأمينِ التغذية بالتيار لسكانِ الضاحية كحلٍ بديل عن مؤسسة الكهرباء الرسمية. ومن هؤلاء مهندسُ الكهرباء حسن ياسين الذي كان أول من «أدخل الانارةَ إلى الحارة» فتحوَّل إلى «فاعل خير» بالنسبة إلى سكان المنطقة إذ يُنسَبُ إليه أنه أوّل من ابتكر فكرة «الاشتراك». ففي عام ١٩٩٢ اشترى مولدًا بقوة ١٠ kva لاستخدامه الخاص، وبدأ بمدِّ جيرانِه من أصحابِ المحلات التجارية بالكهرباء في مقابل مساهمتهم بثمن «المازوت». بلغ عددُ مشتركيه بدايةً عشرة أشخاص، ولمّا ارتفع إلى مئة اشترى مولداً آخر بقوة ١١٠ kva. ولدى وصول مَن يتعاملون معه إلى أكثر من ٥٠٠، اضطر إلى اقتناء مولداتٍ بقدراتٍ عالية استجابة لمتطلباتِهم.

لم يكن الهدفُ حينها التجارة بالكهرباء، بل تلبية حاجات الناس ، كما يقول ياسين، ولم تكن التغطيةُ مؤمنة سوى إلى منتصف الليل. غير أنه مع ازديادِ ساعاتِ الانقطاع، وُلدت فكرةُ إنشاءِ مشروعٍ كبير لإنتاج الكهرباء وتأمين التغذية ٢٤ ساعة يوميًا، فكان أنْ قامَ «اشتراك المنار» لصاحبه حسن ياسين الذي لا يزال في الخدمة حتى يومنا هذا.

ساعدت تلك التجربةُ في استنساخِ تجارب رديفة في مختلف مناطق الضاحية. وبحسبِ كشوفات بلدياتِ الضاحية الجنوبية التي توثق أعداد «محطات الكهرباء الخاصة» وأعداد مشتركيها، فإنَّ أكبر الاشتراكات حالياً: «الدعبول»، «الصادق»، «الهادي» و«صوفان» في حارة حريك؛ أمّا في الغبيري فهناك محطاتٌ أبرزها «السراج»، «جابر»، «السيد»، «الصادق» و«النور». وفي برج البراجنة: المقداد، المولى، شمَص، شكر؛ وفي المريجة محطاتُ: زعيتر، المقداد، علوية، مستراح، و«الملاك».

شهدت الضاحية ازدهارًا لـ«قطاع الكهرباء الخاص»، وولادةً قيصرية لمنظومةٍ متكاملة من خاصرةِ القوى السياسية في المنطقة والدولةِ اللبنانية العاجزةِ عن رعايةِ شؤون مواطنيها. وتميزت تلك المنظومة بالافتقارِ إلى الخبرةِ والمهارة الفنية، وفقاً لما توضحُ مصادرٌ في اتحاد بلدياتِ الضاحية الجنوبية، لافتةً إلى نشرِ مولداتٍ كهربائية صغيرة داخل الأحياء السكنية مِن دون مراعاةٍ لأيٍ من شروط السلامة العامة أو حماية البيئة. وكانت قاعدةُ القيميين على القطاع المُستجِد هي تحقيقُ الربح السريع والخيالي من سلعةٍ يحتاج إليها المواطن ليستمر في تأمين عملِه وعيشه على حد سواء. وتاليًا، فالبلديات التي تشكِّلُ اتحاد بلديات الضاحية تتحمل وزرًا كبيرًا بسبب تغاضيها المقصود أو غير المقصود عن تنظيمِ هذا القطاع ووضعِ الشروط له. وقد يكونُ السبب الرئيسي لذلك العلاقة الباطنية بين قوى أمر الواقع المُسيطرة على هذه البلديات ومالكي الاشتراكات الخاصة، ويمكنُ أن يكون من يملكون أو يديرون تلك الاشتراكات واجهةً لهذه القوى، لتبرؤها منهم عند الحاجة حيناً، ومنعًا للإحراج أحياناً أخرى.

وحتى عام ٢٠١٩ بلغَ عددُ المحطات في الضاحية ٢٨٨. غير أنه مع بروزِ الأزمةِ الاقتصادية وما تخللته من أزمةِ محروقات، بدأت تلك المحطات بالتناقص، إذ فضَّل بعضُ أصحابها بيعها إلى زملائهم في المهنة، ليصلُ العدد راهنًا إلى ١٦٢ محطة مسجلة في قوائم اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية. وهي موزعة على الشكل التالي: ٦٧ في الغبيري، ٣٦ في برج البراجنة، ٣٤ في حارة حريك،٢٥ في المريجة. ويُضاف إليها بعض المحطات التابعة لبلديات الشويفات وكفرشيما والحدث التي تقعُ خارج اتحاد بلديات الضاحية. وتتراوح أعداد المشتركين في المحطات بين ٥٠ مشتركًا على الأقل إلى أربعة آلاف شخص وهو الحد الأقصى.

وتنتجُ تلك المحطات نحو ٢٠٠ ميغاوات من ٨٠٤ مولدات تتراوح قدرتُها بين ٦٠ إلى ١٠٠٠ kva، تؤمن التغذية لنحو ٩٠ ألف شخص، علمًا أنَّ حاجةَ الضاحية هي لـ ٣٠٠ ميغاوات من أصل ٣٠٠٠ ميغاوات لكاملِ لبنان.

ترسيخ أسس المنظومة وبناء أركانها

حتى يمارسوا عملهم ويفرضوا وجودَهم على ساحة الكهرباء، تعيَّن على أصحابِ المحطات الكهربائية الخاصة وضعُ أسسٍ متينة لمنظومتِهم، خصوصًا أنهم كانوا يمارسون عملاً غير مشروع بحسب القوانين اللبنانية التي تنصُ على أنَّ التغذية الكهربائية للمواطنين منوطةٌ بمؤسسة كهرباء لبنان ولا يُسمح لسواها ببيع تلك السلعة إلا بموجب ترخيص خاص أو «امتياز» منها. (انظر/ي: تنظيم قطاع الكهرباء - قانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢/ ٩/ ٢٠٠٢).

لذا أقدمَ هؤلاء على ترسيخِ منظومتهم من خلال:

أولاً- نسج العلاقات وتقديم الخدمات المجانية

بدايةً عمَدَ كل فردٍ من مالكي المحطات الكهربائية الخاصة إلى نسج علاقاتٍ مع القوى المسيطرة بعد الحرب على الضاحية الجنوبية أو أن يكونوا جزءاً منها، وحاولوا إظهار «طبيعة إنسانية» مع المشتركين من خلال التساهل معهم في عملية تسديد «الفاتورة»، وتقديم خدمتهم مجاناً لِمن لديهم أوضاع اجتماعية أو اقتصادية معينة كذوي الاحتياجات الخاصة وأسر «الشهداء». كذلك

المصدر: موقع الجديد تي في

وفروا، بحسب مصدرٍ من مالكي المولدات، الكهرباء مجانًا إلى غالبية دور العبادة من مساجد وحسينيات ومصلّيات، وخيمِ إحياء شعائر عاشوراء، ولم يُستثنَ من هذه التقديمات سوى الـ«مجمعات كبيرة» التي تحظى برعاية أمنية وعسكرية.

وكانت العلاقة على الدوام عميقةً بين أصحابِ المولدات و«حزب الله» و«حركة أمل» باعتبارِها موجودة في مناطق نفوذهما، وأصحابها من أبناء هاذين التنظيمين أو من البيئة المقربة منهما. كما تحدثت مصادرُ «المولدات» عن تأمين الكهرباء لكل النقاط الأمنية التابعةِ للجيش اللبناني وكل المخافر التابعة لقوى الأمن الداخلي في الضاحية مجانًا.

ثانيًا- تقسيم الأحياء

تحولت «عداوةُ الكار» في عالم «الاشتراكات» الى اشتباكاتٍ ومناوشات أوقَعت جرحى بين أصحاب المولدات، ووصلت إلى حدِّ التلويح باستخدامِ السلاح، كما حصل بين اشتراكِي «المنار» و«الهادي» في حارة حريك، عندما حاول عاملون لدى الاشتراك الأول تمديدَ كابلات في منطقة تغذية كان الثاني يعتبرُها من ضمنِ نطاقه، فتدخل مالكوه وعاملون لديه بحمل السلاح، وكاد

تسلسلي	تعداد	البلدية	إسم الاشتراك	إسم صاحب الاشتراك	رقم الهاتف	عدد الساعات	تسعيرة شهر شباط ٢٠٢٢
1	H1	حارة حريك	الرضا	علي ابراهيم حمود	03/829423	588	2,117,000
2	H2	//	النور	ابو علي الرضا (مسلم محمود باش)	71/197956	528	1,900,000
3	H3	//	الحسيني	حسين عبد المنعم عباس الحسيني	03/168366	520	1,872,000
4	H4	//	الطيار	عصام علي سعد	03/091480	421	1,516,000
5	H5	//	بزي	محمود محمد علي بزي	03/666287	276	994,000
6	H6	//	محمد حمود	محمد حمود (غرب)	81/873810	300	1,080,000
7	H7	//	حسين حمود	حسين حمود (شرق)	70/815156	367	1,322,000
8	H8	//	الأمين	علي محمد حمود	70/650301	520	1,872,000
9	H9	//	كاراكاس	جاد نحله	03/749013	عداد	
10	H10	//	الجوني	مصطفى محمود الجوني	03/606619	580	2,088,000
11	H11	//	العقيلة	أيمن حيدر (حمادة المصري)	76/036614	448	1,613,000
12	H12	//	الولاية	خضر طه	70/803620	413	1,487,000
13	H13	//	المقداد	حسين يوسف المقداد	03/422881	532	1,916,000
14	H14	//	الهادي	رائد رياض حمزه	70/011227	عداد	
15	H15	//	حاريصي	علي محمود حاريصي	03/658413	559	2,013,000
16	H16	//	المنار	حسين ياسين	03/817770	عداد	
17	H17	//	الربيع	علي حسن رومااني	70/656869	588	2,117,000
18	H18	//	الضاحية	رياض علي شجاع	70/721336	564	2,031,000
19	H19	//	الحسن	علي أنيس صوفان	76/771266	490	1,764,000
20	H20	//		عباس خضر مراد	70/956178	550	1,980,000
				محمد ابو عباس	70/890600	عداد	
				علي الرضا أحمد حاطوم	03/988278	524	1,887,000
				بلال دعبول	03/393895	588	2,117,000
				أحمد الرحمن قهوجي	03/820905	487	1,745,000
				حسين عيسى	03/006553	عداد	
				زياد مرعي بليق	03/221539	419	1,509,000
				عامر علي حيدر	03/099998	588	2,117,000
				وائل حسن همدر	03/024656	550	1,980,000
				علي نايف رحال	03/964254	588	2,117,000
				علي محمد ياسين	76/042283	588	2,117,000
				حسن علي بيضون	71/262947	498	1,793,000
				حسين غسان بزي	71/453245	558	2,009,000
				حسين غسان بزي	71/453245	478	1,721,000

المصدر: صفحة بلدية حارة حريك على الفيس بوك

الموقف أن يتحول إلى اشتباك، فانتهى الخلاف بمعية «اللجنة الأمنية» بلا دم وبالاتفاق على التزام كل اشتراك بنطاقه.

كذلك ما حدثَ بين اشتراك «المدينة» في حي السلم وأبناء إحدى العائلات العشائرية الذين قاموا بتحطيمِ علب الكهرباء الخاصة بمولداتِه وقطعوا أسلاكه وتمديداته، فاندلعت اشتباكاتٌ مسلحة انتهت بخسارة «المدينة» لنحو ٥٠٠ مشترك تقريبًا.

كانت تلك الحوادث تدفعُ بمالكي المحطاتِ الخاصة إلى الاتفاق في ما بينهم على تقاسمِ الأحياء ومناطق التغذية بحيث انتهت الخلافاتُ خلال السنوات الأخيرة، بحيث صارَ لكل صاحب محطة نطاقُه ومنطقة نفوذه بمشتركيه الملزمين بالاشتراك معه دون غيره، وكله برعاية القوى المسيطرة ولجانها الأمنية.

لم تتدخل الدولةُ وأجهزتها في هذا الموضوع لسببين، وجوب التنسيق الأمني مع الحزب المسيطر على تلك المناطق، وحصولِها على كهرباء مجانية مِن أصحاب المولدات. فكان حضورُ الأجهزة الأمنية عند حصول الإشكال أو الاشتباك خجولاً أو رمزيًا، ثم تنسحبُ تاركة الساحة لمالكي المحطات ليعالجوا خلافاتِهم بأنفسهم. أما «حزب الله» فكان عند كل نزاعٍ ينتهزُ الفرصة ليعالج الأزمةَ بطريقة الوساطة في ظل حرصٍ شديد على عدم التحولِ إلى طرف مباشر فيها. وبهذا فإنَّ الكرةَ كانت تُرمى دائمًا في ملعب مالكي المحطات الذين توصلوا في النهاية إلى اتفاق يقضي بتقاسم الأحياء في ما بينهم وفق إرشادات أصحابِ الشأن والبصيرة.

ثالثًا- تشكيل اللجان

مع تنامي هذا القطاع وارتفاع أعداد المحطات، عمد أصحابُ «اشتراكات الكهرباء» عام ٢٠١٧ إلى تأسيس تكتّل عام على مستوى لبنان، أطلقوا عليه اسمَ «تجمع مالكي المولدات»، وعينوا له لجانًا وناطقًا إعلاميًا. وبلغَ عدد اللجان المُشكلة ثمانٍ تجمعُها واحدة مركزية من ٣٠ عضوًا. وإضافة إلى ذلك، هناك لجنةُ القانون المجمدة حاليًا، وتتألف من سبعة محامين؛ وتلك التقنية وفيها مهندسون وتقنيون تُعنى بأمور دراسة «التسعيرة»؛ واللجنة المالية المسؤولة عن الصندوق وتتولى تنظيم المدفوعات والمصاريف وتوزيعها على اللجان في المناطق بالتساوي، وهذه أيضًا مجمدة في الوقت الراهن. وأخيرًا اللجنة الإعلامية، ومهمتها التنسيقُ مع وسائل الإعلام وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات من الناحيتين الإعلامية والإعلانية.

ويمثلُ أصحاب المولدات في الضاحية لدى «تجمع المالكين» لجنة مِن سبعة أعضاء يتناوبون على المشاركة في اجتماعات اللجنة المركزية. لكنها تقلصت حاليًا إلى ثلاثة يمثلونها هم المهندس حسن ياسين، بسام جابر، وبلال الدعبول. ويشار إلى أنَّ اشتراك «الهادي»، وهو من أكبر محطات الضاحية الجنوبية، لم ينضم إلى التجمع، وبالتالي لا يُمثّلُ في لجنة الضاحية.

وبحسب مصدرٍ من مالكي المولدات، فإنَّ مهمة اللجان الإشراف على عملِ القطاع وتنظيم العلاقة بالدولة وأجهزتها المعنية من وزاراتٍ وبلديات، فيما تتولى لجنةُ الضاحية متابعة أوضاع القطاع في منطقتها.

يغلب على تلك اللجان وهذا التجمع الطابعُ الشكلي، فلا أضحوا نقابة، ولا كانت لهم فعاليتُهم في إيجاد الحلول لهذا القطاع.

منجم الذهب

منذ مطلع التسعينات، لم يواجِه أصحابُ المولدات مشكلات كبيرة في «التسعير»، ذلك أن «الدولة اللبنانية» كانت حتى الانهيار عام ٢٠٢٠ تقدِّم معدلاً لا ينقصُ عن الـ ١٤ ساعة يوميًا. وتاليًا لم يكن هناك ضغط على أصحاب المولدات في تقديم «الخدمة»، فكانت تتبعُ سوقَ «العرض والطلب»، فتحكَّمَ أصحابُ محطات الكهرباء الخاصة في الضاحية بـ«التسعيرة» فقدروها كيفما شاءوا وبلا حسيب أو رقيب، وانتقلوا إلى مرحلة «التجارة المُربحة» وكانت تسعيرة «الاشتراك» تتمُّ على شكل «مقطوعة» شهرية من خلال تركيب «ديجنتارات». وبناء عليه حققوا أرباحًا طائلة فاقَت ما تجنيه مؤسسة كهرباء لبنان بأضعاف. فبدأت وزارةُ الطاقة بالتدخل في تسعيرةِ المحطات منذ عام ٢٠١٠ تحت عنوان «تنظيم القطاع» ومعها دخلَت وزارة الاقتصاد، والبلديات في السنوات اللاحقة، إلى أن اهتدَت تلك الجهات إلى فكرة «العدادات»، وذلك بغرضِ تنظيم القطاع ووضعِ تعرفةٍ موحدة للكهرباء الخاصة. وفي البداية تمنَّعَ مالكو المحطات عن تركيبِ العدادات للمشتركين، ثمَّ امتثلوا بعد مناكفاتٍ مع الجهات الرسمية، فقاموا بوضعِها على حساب المشتركين، فيما استمروا باعتماد مبدأ «المقطوعة» بذريعة أنَّ بعض المشتركين رفضوا العدادات باعتبار أن «الديجنتير» أوْفر لهم. ومع العداداتِ تولت وزارةُ الطاقة وضعَ التعرفة للكيلوواط ساعة بينما بقيت تسعيرة «المقطوعة» لدى البلديات. وأثمرت تلك الجهود وضعَ حدٍ للتفلتِ الذي كان سائدًا على صعيد الفاتورة، والتي كانت تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ دولارًا أميركيًا للـ ٥ أمبير. وبمقارنة بسيطة، فإنه حتى تشرين الأول ٢٠١٩، أي قبل بداية الأزمة، فإن سعر الكيلوواط ساعة لدى مؤسسة كهرباء لبنان كان بحدود ٣٥ ليرة، فيما كانت تعرفةُ وزارة الطاقة لكل كيلوواط ساعة لدى محطات المولدات الخاصة تتراوح بين ١٨٠ إلى ٢٣٥ ليرة!

وعندما تفاقمت الأزمةُ الاقتصاديةُ ودخلت العملةُ المحلية مرحلة الانهيار، وفُقِدت مادة المازوت، وما رافق ذلك من اختلافٍ في أسعار المحروقات، تحوَّل أصحابُ المحطات من الربحية الكبيرة إلى هامش كسْبٍ أقل، فبدأوا بالتذمر والتنكيل بالمستهلكين وقطع الكهرباء عنهم. ومضت أشهرٌ على هذه الحال لتعود الأمور إلى سياقها السابق مع مطلع العام الحالي ٢٠٢٣، واستأنف هؤلاء تحقيق الأرباح، وإن يكن بمستوى أقل مما قبل الأزمة.

اليوم تتراوحُ الفاتورة الشهرية للمشتركين بين ٥٠ إلى ١٥٠ دولارًا. ووفقًا لمصدرٍ بلدي فإنَّ متوسطَ استهلاك كل وحدة سكنيةٍ يقاربُ ٧٠ دولارًا شهريًا. وبالتالي فإنَّ العائد مِن جميع المشتركين هو في حدود ٩٠ ألف وحدة مضروبة بـ ٧٠ دولارًا ليصبح الرقمُ ستة ملايين و ٣٠٠ ألف دولار شهريًا، بمعدل ٧٥ مليون و ٦٠٠ ألف دولار سنويًا. أما الربحُ بالنسبة إلى مالكي المحطات، فإنَّ وزارة الطاقة تراعي لدى وضعِ التعرفةِ أن يكونَ هامشُ الكسبِ في حدود ١٢ في المئة، وبالتالي تقدَّر الأرباحُ بنحو ٩ ملايين دولار سنويًا، وهي باهظةٌ لقطاعٍ كان يمكن الدولة أن تفيدَ منه عبر مؤسسة كهرباء لبنان. ويُضاف إليها أرباحُ رسومِ الاشتراك التي تتراوح حاليًا بين ٢,٦ إلى ٥,٨ دولار شهريًا.

وعلى الرغم من تركِ وزارة الطاقة هامشَ تكسبٍ لأصحاب المحطات الخاصة، إلا أنَّهم لم يلتزموا، وبنسبة ٩٠ في المنهم بالتعرفةِ الرسمية. وكنموذجٍ على ذلك، فإننا إذا عدنا إلى تسعيرة شهر آذار ٢٠٢٣، يتضحُ أنَّ غالبيتَهم أدخلوا زيادةً تتراوح بين ٥ سنتات إلى ١٣ سنتًا على السعر الذي حددته وزارة الطاقة لكل كيلوواط وهو ٣٧ سنتًا.

وكنموذجٍ على ذلك، فإنَّ أحد النافذين من أصحابِ المحطات وضعَ «تسعيرة» شهر آذار بزيادة قدرها ٧ سنتات، وهذه المحطة لديها ٢٠٠٠ مشترك، ولو فرضْنا أنَّ متوسط استهلاك كل مشترك هو ١٠٠ كيلوواط ساعة شهريًا فقط، فإنَّ هذه المحطة حصلت على ١٤ ألف دولار من خارج الفاتورة المستحقة!

كذلك فإنَّ أصحاب المحطات يتقاضون مبالغ بغير وجه حق أدرجوها في خانة «التأمين»، فهم طلبوا عند البدء بتركيب العدادات أموالًا قالوا إنها لـ«التأمين» وتراوحت بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ دولار؛ وهذا المبلغ جمعوه وأبقوه في حساباتهم طوال مدة اشتراك المستهلك، وفي حال قرار الأخير عدم الاستمرار بالاشتراك، كان أصحابُ المولدات لا يُعيدون المبلغَ إلى صاحبه.

وإلى ما سبق، هناك استغلالُ مالكي المولدات لأزمة العملة اللبنانية وانهيارها في مقابل الدولار الأميركي. فالوزارة تحدِّدُ سعر الكيلوواط بالليرة اللبنانية وتتركُ للبلديات وضعَ سعرِ صرفٍ وسَطي للدولار في مقابل الليرة، لكنَّ أصحاب المحطات يحتسبون فارق السعر ويتقاضونه من المشتركين. يعني لو كان المبلغُ الوسطي ٨٠ ألف ليرة، ووقت قبضِ الفاتورة سجَّلَ الدولارُ ١٠٠ ألف ليرة في السوق السوداء، فإنهم يتقاضون فاتورتَهم بزيادة ٢٠ ألف ليرة عن كل دولار، علمًا أنَّ بعضِ أصحاب المحطات اعتمدوا الأمرَ بالرغم من أنهم يتقاضون الفاتورة بالدولار «الفْريش». ومَن يعترِض مِن المستهلكين ينال نصيبَه بقطع التغذية. وهذا الأسلوبُ دفع الكثير من المشتركين والبلديات إلى المطالبة باعتماد تسعيرٍ بالدولار للكيلوواط حتى لا يتكبدوا نفقاتٍ إضافية.

كذلك، فإنَّ تجارَ الكهرباء يربحون بطرقٍ أخرى مختلفة، إذ يحاسبون المُشتركَ على ٥ أمبير في حين أنَّ المعدلَ الوسطي لمصروفه قد يكون نحو ٣,٥ أمبير. وتاليًا يوفِّر مالكُ المولد ١,٥ أمبير يبيعُها لشخصٍ آخر، وبهذه الحسبةِ ترتفعُ أرباحُ تجار المولدات.

وفي السياق نفسه، يؤكد عاملون في القطاع أنَّ أصحابَ المحطات لا يمكن أن يخسروا على الإطلاق، فهم لم يتركوا حيلةً أو وسيلة إلا اعتمدوها لجني المزيدِ من الأرباح. ويقولُ أحد العاملين بالقطاع: «لو كنا نخسرُ لكان أصحاب المحطات أقفلوا مصالحهم وذهبوا إلى بيوتهم، هذه التجارة منجمُ ذهب، ومن يدَّعي الخسارةَ كاذب». ويستطردُ أنَّ مالك إحدى المحطات كان عرَضَ منذ مدةٍ إنشاء محطةٍ موحدة ونموذجية وذاتِ قدراتٍ عالية لإنتاج الكهرباء، لكنَّ الفكرة حوربت مِن قِبل المستفيدين من الوضع الراهن. وهنا يُطرحُ السؤال: كيف يمكنُ لمجموعةِ أشخاصٍ حل مشكلة الكهرباء في الضاحية، في حين تعجزُ دولةٌ بأكملها عن ذلك؟

إنَّ الأرباحَ الطائلةَ التي يحققُها مالكو المحطات الخاصة في الضاحية يقابلها مكاسب للقطاعات ذات الصلة كتجارة المحروقات، إذ يتراوحُ مصروفُ مولدات محطاتِ الضاحية من مادة المازوت بين ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون دولار في السنة تقريبًا، تزيد أو تنقص عن ذلك بحسبِ ساعات التشغيل، يضاف إليها نفقات الزيوت والصيانة. ويمكن تخيلُ حجمِ الأرباح التي يجنيها تجارُ المحروقات والزيوت الصناعية من استمرارِ هذا القطاع في الخدمة.

خارجون على القانون

إنَّ أبرزَ سؤالٍ قد يتبادرُ إلى الذهن هو: كيف يمكنُ لدولة أن تخصخِصَ قطاعَ الكهرباء خارجَ الأُطر القانونية وتحافظَ من خلال المراسيم والقرارات الوزارية التنظيمية على عملِ أصحاب المحطات فيما هم يمارسون نشاطًا لا شرعيًا؟

وفي إطارِ الإجابةِ، أوضحَ مصدرٌ في وزارة الاقتصاد رفضَ ذكر اسمه، أنَّ الدولة لا تعتبرُ بيعَ الكهرباء بهذه الطريقة قانونيًا، لكنها مضطرةٌ للتعامل مع هذا القطاع حمايةً لحقوق المواطنين. والأمرُ نفسه ينسحبُ على البلديات التي لم ترَ يومًا ما يقوم به هؤلاء عملاً شرعيًا، لكنَّ حاجة الناسِ إلى الطاقة شكّلت عاملَ ضغطٍ على المؤسسات الرسمية للاعتراف بالقطاع، بحسب ما قال المصدرُ نفسه.

مكامنُ القوة

تصرُ البلديات التي تعملُ في نطاقِها المحطاتُ الخاصة، على أنَّ لا علاقةَ للسياسة بالقطاع، وأنَّ لا تغطيةَ سياسيةً من أي جهة لأي صاحبِ مولدٍ مخالفٍ مهما علا سقفه لا من «حزب الله» ولا حركة «أمل». وتستدلُّ على ذلك بأنها لم تتلقَ أي مراجعةٍ عملية أو فعليةٍ في هذا الخصوص من أي مسؤولٍ في الثنائي الشيعي. لكنَّ الواقعَ العملي لهذا القطاع يشيرُ إلى عكسِ تلك الادعاءات، بحيث يمكنُ الاستنادُ إلى مجموعةٍ من المعطيات لتأكيدِ نفوذ أصحاب المحطات الخاصة، وذلك من خلال:

أوّلاً- الملكية: ذوو قربى وولاءات حزبية

بطبيعة الحال، وبفعلِ السيطرةِ الأمنية والسياسية الواضحة للثنائي الشيعي على منطقة الضاحية الجنوبية، فإنَّ كل العاملين في قطاعِ الكهرباء الخاص في الضاحية، هم من الموالين لأحد طرفَي الثنائي الشيعي «حزب الله» و«حركة أمل»، أو أقرباء لمسؤولين في «الثنائي الشيعي». ويبرزُ، على سبيل المثال لا الحصر، أشقاء للأمين العام لـ«حزب الله» السيّد حسن نصرالله، جعفر ومحمد وحسين الملقب بجهاد الحسيني (اسم حركي)؛ إذ يمتلك أحدهم محطةً لكنها ليست مُسجلةً باسمه، فيما يعمل الثاني باسمه، والثالث باسمه الحركي. وكذلك عامر دمشق، ابن شقيق المرافق الشخصي لرئيس مجلس النواب نبيه بري، بالإضافة إلى رجل الأعمال الإيراني مسلم بيشكر الذي يمتلك أكثرَ من محطةٍ في نطاق بلدتَي حارة حريك والغبيري. وهناك أقرباء لنواب سابقين ومسؤولين أمنيين وحزبيين، فيما يتوزعُ العاملين في المحطات أيضاً بين الفريقين، كمحطة «الهادي» التي كان يديرُها رائد حمزة، وهو شقيق صاحبها رفعت حمزة، وكان رائد من عناصر «الحزب» قبل أن يغادر إلى الخارج.

وعلى الرغم من أنَّ غالبية أصحاب المحطات يؤكدون أنهم لا ينتمون تنظيميًا لأيٍ من الحزبين الشيعيين، إلا أنَّ وجودهم وعملهم يتمُّ برعاية سياسية واضحة، ربما لأنَّ قوتَهم بلغت حدًا لم يعد بمقدور أي من «الثنائي» أن يسيطرَ عليها، خصوصًا أنَّ أصحاب المحطات التي تمتلك أكثر من ألف مشترك، وصولاً إلى أربعة آلاف مشترك هم من عائلات: نصرالله، المقداد، الحاج حسن، دمشق، حجازي، جابر، زعيتر، البعلبكي، سبيتي، بزي، علوية، حرب، شكر، المولى، شمص، السبلاني، السباعي، السيد، الحركة، بيلون، المستراح، درويش، عيسى، ضيا، الدعبول، البرجاوي، مراد، محمود، حمود، القهوجي، شجاع، حيدر، الخنسا، حمية، عكوش وعواد.

وهكذا فإنَّ العديد من المحطات يملكُها أشخاصٌ من أبناء عائلات المنطقة والعشائر خصوصًا في نطاق بلدية برج البراجنة

والمريجة وتحويطة الغدير. وهذا إنْ دلَّ على شيء، فإنما يشير إلى أنَّ مالكي المحطات الكهربائية الخاصة في الضاحية الجنوبية يتمتعون بنفوذٍ كبير مستندين في ذلك إلى ولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية والعشائرية، وصلة القربى التي تربطهم بالمسؤولين الحزبيين والأمنيين.

ثانيًا- تسميات المحطات الكهربائية الخاصة ودلالاتها

إذا كانت بدايةُ محطات الكهرباء الخاصة انطلقَت في الضاحية كمبادراتٍ فردية في ظاهرها، فإنها في مضمونِها لم تكن بعيدةً مِن العمل السياسي والحزبي، وهو القُطبة المخفية أو العقرب الذي يحرِّك ساعة هؤلاء، خصوصًا أنه يمكن استنباط ذلك التأثير من خلال التسميات التي أُطلقت على محطات إنتاج الكهرباء.

بحكمِ الجو العام لضاحية بيروت الجنوبية، وفي ظل تنامي سطوة «حزب الله»، وبدرجة أقل «أمل»، وجدَ مالكو المولدات ضالتَهم في اختيار أسماء رنانة لمحطاتهم الكهربائية. انتقوها بعناية لتتوافق مع المظلةِ السياسية بما تتضمنه من أيديولوجيا دينية، وذلك في إشارةٍ إلى التوجهات الحزبية لبعضهم. وتركز هذا الأمر في نطاق بلديتَي حارة حريك والغبيري حيث السيطرة كلية للحزب. ففي الحارة كانت اشتراكات: النور، الهادي، الصادق، الفجر، الرضا، الأنوار، العهد، الولاية، الأيتام، الضاحية. أما في الغبيري: النور، الجهاد، حي الجامع، السراج، الأمل، الضياء، المختار. وفي مناطق أخرى من الضاحية كالأطراف وُلد اشتراك «الرضوان»، والاسمُ مشتق من تسمية فرقة الرضوان في «حزب الله» واللقب العسكري لقائده عماد مغنية. وهنا يجبُ التمييزُ بأنَّ بعضَ أطراف الضاحية كمنطقة الجاموس والكفاءات والليلكي والسان تيريز وحي الأميركان على سبيل المثال، مناطقٌ تابعة عقاريًا لبلدية الحدث بالاسم، مع سيطرةٍ فعليةٍ لـ«حزب الله» عليها. وثمة مناطق أخرى كحي السلم مثلاً تابع عقاريًا لبلدية الشويفات، دون أن يكون لها تأثير عليها. كما يسيطرُ الحزب سياسيًا وأمنيًا بشكل كامل في بلديتَي الغبيري وحارة حريك ويتحكمُ بشكلٍ كامل ومنفرد على «اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية» الذي يتشكل من البلديات التي يهيمنُ عليها الحزب، وهي حارة حريك، برج البراجنة، الغبيري، المريجة وتحويطة الغدير والليلكي، وهو يتابعُ ويرعى قطاع المولدات الكهربائية في مناطق الضاحية.

إذًا، ومن خلال العودة إلى التسمياتِ الواردة أعلاه، يظهر بوضوح لا لبس فيه، أنَّ مالكي المحطاتِ الكهربائية، كانوا يدركون جيدًا حاجتهم إلى مظلة سياسية يعملون تحتها، وفي سبيل ذلك جاء اختيارُهم لأسماء تحملُ بُعدًا دينيًا وحزبيًا، كان الهدفُ منه تقديم أوراق اعتماد لدى «حزب الله» ليتمكنوا من ممارسة أعمالهم. فالأسماء المشار إليها واضحٌ أنها اختيرت على أساسٍ ديني خصوصاً بعض الأئمة كالصادق نسبةً إلى جعفر الصادق، والهادي تيمنًا بالإمام علي الهادي، والرضا من وحي الإمام علي الرضا. كما اختيرت مسمياتٌ أخرى من القرآن كـ«الفجر، والعهد»، وحمل سواها طابعًا مذهبيًا كـ«الولاية»، في إشارةٍ إلى ولاية الفقيه. فيما انتُقي قسمٌ إضافي من المصطلحات التي يُطلقها «حزب الله» على مؤسساته مِن قبيل النور، السراج، والأنوار، والمنار، الأيتام، والرضوان.. إلخ.

كذلك هناك إعطاءُ غطاءٍ لهذه الاشتراكات يجسدُها بعضُ الأعمال الخيرية كالذي يقومُ به اشتراك الهادي في شهر رمضان، وإعلاناته على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعطي له وسواه «عصمةً» اجتماعية دينية، تسمحُ بمتابعة الأعمال التجارية والمالية.

وفي المقابل، لجأ البعضُ إلى استغلال كِنيتهم العشائرية كالمقداد وحجولا والحج حسن وطليس وناصر الدين ويزبك. أما آخرون فاعتمدوا على أسماء عائلاتهم والغطاء السياسي معًا (الهادي وزعيتر) الذي يؤمنه أحد أطراف الثنائي الشيعي، لفرض وجودِهم وتسيير عملهم. ويُلاحظ أنَّ معظم أبناء العشائر يعملون بغطاءٍ سياسي من «أمل» فيما باقي العائلات الجنوبية موزعة الانتماء أو الولاء بين طرفَي الثنائي.

ثالثًا: البيانات الشخصية

لدى ممارستهم عملهم، وتحت شعار عدم ضياع حقوقِهم، جمَع أصحاب المحطات «داتا» خاصة بهم حول المشتركين ببياناتهم الشخصية وأعدادهم وعناوينهم، تُقدَّم طوعياً إلى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية وبلديات المنطقة والجهات النافذة التي ترعى هذه الاشتراكات والبلديات من دون الحاجة للرجوعَ إلى أصحاب العلاقة.

المصدر: صفحة اشتراك الهادي على الفيس بوك

سيطرة «حزب الله» على المنظومة: المفهوم والإطار العملي

إنَّ العلاقات التي نسجَها مالكو المحطات مع القوى السياسية في الضاحية والجهات الرسمية، وكذلك انتماءاتهم وصلات القربى بينهم ومسؤولين رسميين وحزبيين، وما يمتلكونه من قدرة على جمع البيانات، بالإضافة إلى كونِهم حاجةً اجتماعية واقتصادية، تغرِّدُ في سربِ الأحزاب السياسية المسيطرة. ويتنوعُ «أصحاب الاشتراكات» بين موالين لـ«أمل» في شوارع محدودة في بلدة الغبيري، وبعض العشائر التي توالي الحركةَ وتتحصنُ بالعرف العشائري عند حدوث أي إشكال أو اشتباك. وفي المقابل يهيمنُ «حزب الله»، بفعلِ سيطرته الأمنية والسياسية على قرارِ ضاحية بيروت الجنوبية، على ملف «أصحاب الاشتراكات» في باقي أنحاء الضاحية، ويتحكمُ بملف الكهرباء الخاصة، خاصة أنَّ «ه يمتلكُ أجنحةً عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى منظومة سياسية متكاملة ولجان للعمل الاجتماعي والبلدي. وهكذا كان بديهيًا أن يكونَ له أهدافٌ عدة من وراء المحافظة على هذا القطاع، وحمايته بطريقة أو بأخرى، وذلك للأسباب التالية:

١- حاجة الحزب الماسة إلى القطاع لتأمين الكهرباء لقاعدته الشعبية، وفي الوقت نفسه، تكريس فكرة عجز الدولة اللبنانية وتقصيرها في الاهتمام بأمورِ رعاياها في المناطق التي يسيطرُ عليها.

٢- إنَّ امتلاكَ أصحاب المحطات للمعلومات حول المستهلكين، يُعد أمرًا حساسًا جدًا، وتاليًا فإنَّ للحزب هدفَه بعدمِ تسربها إلى جهة خارجية، كذلك هو بحاجة إلى أصحابِ المولدات كمصدرٍ للمعلومات حول المقيمين في ضاحية بيروت الجنوبية واستخدام بياناتِهم الشخصية وعناوينهم الكاملة بالطرق التي يراها مناسبة.

٣- اعتماد الحزب على هؤلاء في تسيير أمور قطاع أساسي يحتاج إلى إمكاناتٍ لوجستية كبيرة كانت لتعيقَهُ عن أدوارٍ كثيرة إذا ما أراد أن يشرفَ عليه بشكل مباشر.

٤- هروبُ الحزب من تملُّك هذا القطاع تنصلاً من الأكلافِ الاقتصادية والمالية الهائلة، ومنعاً لـ«الإحراج» فاعتمد على جهاتٍ خاصة هشة تحقق غايته من دون أن تترك تداعيات سلبية عليه.

٥- يولي الحزبُ أصحابَ المولدات أهميةً خاصة فهُم جزءٌ من قاعدته الشعبية، فهذا القطاع يؤمن فرص عمل مهمة لأبناء المنطقة، وتاليًا يخففُ ذلك عنه المزيد من الأعباء الاقتصادية التي قد يتكبدها في حال زوالِ هذا المرفق.

٦- يحتاج الحزبُ إلى أبناء العشائر من مالكي المولدات والذين يمكن الاعتمادُ عليهم في حل بعض المشكلات التي قد تحدثُ في المنطقة، ويكونون طرفًا فيها. لذلك، فإنَّ الحزب يتكلُ على ذريعته الدائمة وهي أنه لا يرغب في الدخول في أي مواجهات من أي نوع كانت مع أبناء العشائر فيترك لهم الأمَر ليعملوا على تسوية المشكلات.

لكن كيف عمل «حزب الله» على تحقيق غايته وفرض سطوته على مالكي المولدات، وذلك برغم نفيه المتكرر لهذا الأمر. يبرز ذلك، بحسب بعض العاملين في القطاع، من خلال:

١- استغلال غطاء العمل البلدي من خلال مكتب «العمل البلدي» الذي يترأسه الدكتور محمد بشير في الحزب، واتحاد بلديات ضاحية بيروت الجنوبية الذي يسيطر عليه الحزب.

وفي مناطق الأطراف غير الخاضعة لنطاق الاتحاد يمارسُ الحزب نفوذه لدى البلديات الأخرى من أجل فرض واقع خاص يتعلق بالضاحية.

٢- استخدام الحزب لسياسة العصا والجزرة، فهو بحكمِ انتشارِه في مناطق عمل المولدات يتحكم بالميدان، أما الجزرة فكانت «المازوت الإيراني»، إذ منحَ كمياتٍ منه، إلى بعض أصحاب المحطات بأسعارٍ بالليرة اللبنانية، وبثمنِ الكلفة، كي يحافظ على القطاع. وبرز دورُه في هذا الأمر فاعلًا في ظل انقطاع المادة من الأسواق اللبنانية، ففيما كانت مناطق أخرى غارقة في الظلام، تمكن الحزب من إنارة الأماكن التي يسيطر عليها. وذلك مع الإشارة إلى أنه تمَّ احتكار كميات أخرى من قبل بعض مسؤوليه وقد بيعت لاحقاً بأسعارها المعتمدة في السوق السوداء.

٣- تدخل الحزب في الخلافات والإشكالات المسلحة أحيانًا، بين أصحاب المحطات بالطرق «الحُبية» والتوفيق في ما بينهم.

٤- تغاضي الحزب عن «الكانتونات» التي أوجدَها هؤلاء في الضاحية إذ قسَّموا مناطق النفوذ في ما بينهم بطريقة المربعات الأمنية نفسها التي يعتمدها هو. وبات لهم مناطقهم التي يتحكمون فيها ويجبرون المواطنين على الخضوع للشروط التي يحددونها.

٥- تجاهل الحزب في بعض الأحيان للمشكلات التي قد تنشب بين هؤلاء بطريقة غض النظر عما يجري على الأرض باعتبارها إشكالاتٍ فردية.

٦- الغطاء الذي يؤمنه الحزب لأصحاب المولدات، إذ لا يمكن لأي جهاز أمني تابع للدولة اللبنانية أن يحاول تنفيذ القانون فيها أو إجراء المداهمات من دون إذن مُسبق منه، بحيث يشترط أن تتم أي مداهمة أو ملاحقة قانونية أو أمنية بالتنسيق معه، وهذا ما يمنح المطلوبين فرصة للتواري عن الأنظار.

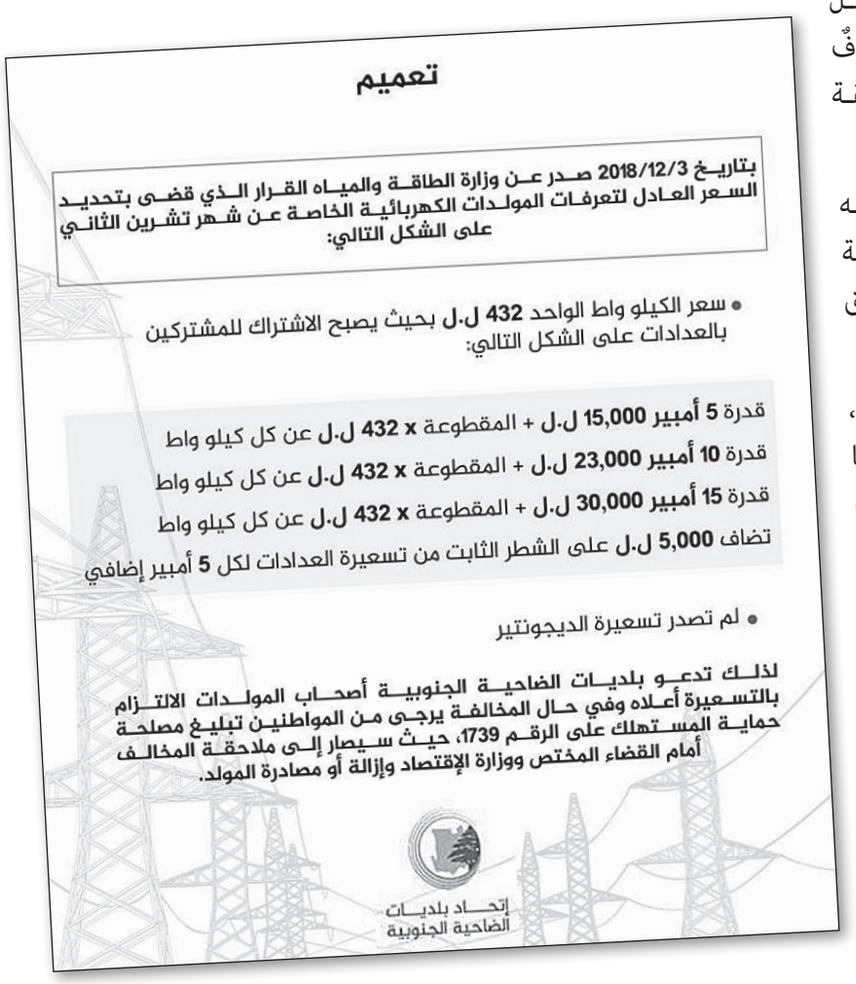

وفي الخلاصة، فإنَّ «حزب الله» تمكن بطريقة أو بأخرى من المساهمة في ترسيخ أسسِ كيان «منظومة المولدات» لحاجته إلى خدماتها في جذبِ قاعدته الشعبية، ذلك أنَّ المعادلة واضحة جدًا، فالحزبُ لا يمتلك قطاع المولدات الخاصة، لكنه فرضَ هيمنتَه عليه من خلال إيكال المهمة إلى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية. وحين ندركُ أنَّ الاتحاد عمليًا مكونٌ من مجالسٍ تناصرُ الحزب، تصبحُ الصورة جليةً، فهو يمارسُ نفوذه على القطاع من خلفِ ستار البلديات. وتاليًا، فإن هذا الأمر، بالإضافة إلى كل العوامل السابقة، مكنَّه من السيطرة على قطاع الكهرباء في ضاحية بيروت الجنوبية. وكما سبق، فإنَّ الحزب يحتاجَ إلى هذا القطاع كعنصر أساسي في «دويلته»، فمِن دونه تغرقُ قاعدته الشعبية في الظلام، وبذلك حافظ عليه وخدمَه بـ«أشفار عيونه» حتى لا يقع المحظور وترتفع صيحة «الأهالي»، إنْ هم حُرموا من عنصر الإنارة. فهل يعقل أن يتمَّ بناء منظومةِ كهرباء متكاملة بطريقة لا قانونية ولا شرعية وتمارسُ كل تجاوزاتها وفسادها من دون غطاءٍ سياسي يؤمنه الحزب المسيطِر على المنطقة وتوجد فيها مربعاتُه الأمنية والعسكرية ومؤسساته الصحية والاجتماعية والتربوية؟

الثنائي الشيعي
ومحاولات الإمساك بـ«الساحات» الفلسطينية (١) جنوبًا: مخيما صيدا

كريم حمادة

لا يخفى على الجميع أنه بعد نهاية الحرب الأهلية انقلبَ الوضعُ الفلسطيني عما كان مع انطلاقتِها من سيطرةٍ ونفوذ فلسطيني في المناطق الشيعية، إلى نفوذٍ شيعي في المخيمات الفلسطينية، تمدَّدَ رويدًا رويدًا، تحت منظارِ وحياكةِ دمشق خلال فترة النفوذ السوري حتى عام ٢٠٠٥، والتدخل في الشأن الفلسطيني وإنشاء مراكز قوى بعده؛ وصولاً إلى هيمنةٍ بدأت تتضح أخيرًا للثنائي الشيعي ولا سيما «حزب الله»، و«مَوْنة» لمسؤول الملف الفلسطيني في الحزب النائب السابق حسن حب الله على الفصائل المختلفة، مِن إسلامية متطرفة، إلى تلك التي كانت تدورُ في الفَلك السوري ووَرَثته، وصولاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح»؛ وختامها باللقاءات والمجاملات والتنسيق مع «السفارة الفلسطينية» وسفيرها المخضرَم أشرف دبور.

في الجنوب اللبناني خمس مخيمات للاجئين الفلسطينيين، اثنان منها في منطقة صيدا، وثلاثة في منطقة صور. وهي: مخيما عين الحلوة ومخيم المية ومية في منطقة صيدا، ومخيمات الرشيدية، البص والبرج الشمالي في منطقة صور.

ولمخيماتِ الجنوب خصوصية فهي الأقرب الى الحدود الفلسطينية، وعانت الكثير خلال الاحتلال الاسرائيلي ما بين عامَي ١٩٨٢ و١٩٨٥. وخاضت حرب المخيمات خلال عامَي ١٩٨٦ و١٩٨٧ والتي قامت بها حركة «أمل» بقرارٍ من النظام السوري. ومخيمات الجنوب تعيش حالةً من الحصار الأمني اللبناني منذ عام ١٩٩١.

وفي ما يلي الحديثُ عن مخيمات صيدا:

هي المخيمات التي أُنشئت في منطقة صيدا وجوارها، وتتميز بتناغمِها شعبيًا مع محيطها، ولا سيما على الصعيد المذهبي وهي:

مخيم المية ومية

على تلة تبعد نحو أربعة كيلومترات الى الشرق من مدينة صيدا، تأسس المخيم ومية عام ١٩٥٤ على أطراف قرية المية ومية اللبنانية، على أرضٍ خاصة مُستأجرَة مِن أصحابها. يُشرف على مخيم عين الحلوة ومدينة صيدا. عدد سكانه حاليًا لا يتجاوز الثلاثة آلاف شخص، كان معظمهم يعمل في قطاع البناء. أصابه خلال الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي دمارٌ وخراب، وتحوَّل إلى قاعدة أساسية لتنظيم «أنصار الله» الذي ترأسه جمال سليمان، الضابط في حركة «فتح» الذي انشق عنها في أواخر الحرب الأهلية ملتحقاً بـ«حزب الله» والنظام السوري، ولقي الدعم الكامل من الحزب. ومن أبرز قياديي الفصيل الآخرين الفلسطيني ماهر عويد.

وكانت قرارات هذا التنظيم وتحركاته تتم وفق الخطط العامة لـ«حزب الله» في المنطقة. وقد سعى التنظيم إلى السيطرة على جميع المجالات في المخيم المذكور وتحجيمِ القوى الفلسطينية الاخرى وصولًا الى إحكام قبضته الكاملة على المخيم لأشهر بعدما نجح بمعارك عسكرية في مواجهة القوى الفلسطينية الأخرى، وقتلَ عددًا من أهالي المخيم والمنضوين في فصائل فلسطينية أخرى، ولا سيما «فتح». وخلال فترة سيطرتِه على مخيم المية ومية، فرضَ سلسلةً من الممنوعات السياسية والثقافية والاجتماعية وأخذَ عددًا من القرارات الأمنية التي تتيحُ له الإمساك التام بالمخيم، مستندًا إلى الدعم الكلي من «حزب الله». لكنَّ ذلك لم يستمر إذ عادت قوى منظمة التحرير الفلسطينية إلى السيطرة مجددًا على المخيم عسكريًا وأبعدت عناصر «أنصار الله» عنه، فلجأ قسم منهم الى مخيم عين الحلوة. أما زعيم التنظيم جمال سليمان فقد أُخرجَ من المخيم عبر «حزب الله» الذي تولى إبعاده إلى سوريا، وإن يكن ذلك لا يعني غيابًا كاملًا لعناصر «أنصار الله»، إذ بقي له عددٌ من المناصرين الذين لا يقومون بأي نشاط علني او بارز.

وقد تولى ماهر عويد زعامة الفصيل بعد إبعاد سليمان، ويُقال إنه تنحى عن المسؤولية مؤخرًا ليُمسك بها ابراهيم أبو السمك الذي يرتبط بعلاقة وثيقة بـ«حزب الله» وأجهزة أمنية لبنانية. وقال أحد المصادر إنه زود بلال بدر بالأسلحة اللازمة عند اشتباكه مع قوات الأمن الوطني في مخيم عين الحلوة قبل سنوات قليلة، وبدر هو الذي افتعل حوادث في مخيم عين الحلوة أدَّت إلى خراب حي الطيري فيه.

مخيم عين الحلوة

مخيم عين الحلوة هو أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان. يعيش فيه أكثر من ٥٥ ألف شخص، بينهم أكثر من سبعة آلاف مصنفين من قِبل «الأونروا» كحالاتِ عُسْر شديد. وقرب مخيم عين الحلوة، وإثر الزلزال الذي أصاب مدينة صيدا عام ١٩٥٦، أنشئ مخيم الطوارئ الذي يضم نحو ٣٠٠ عائلة فلسطينية متفرقة.

ويضمُّ مخيم عين الحلوة فصائل منظمة التحرير الى جانب المنظمات المرتبطة بالنظام السوري، حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وتنظيمات ومجموعات إسلامية متطرفة تنشطُ برعاية إقليمية ولبنانية.

وتاليًا صارَ المخيم مساحةَ نزاعٍ شبه مستمر بعد تفكك وحدتِه ومحاولةِ إقامة كل مجموعة علاقتها اللبنانية الخاصة بها. وخير مثال ما حصل خلال شهر آذار الماضي. اذ أقدم عضو «عصبة الأنصار» خالد جمال علاء الدين المعروف باسم «الخميني» على قتل العنصر في قوات الأمن الوطني في الخيم محمود زبيدات، وذلك بحادث فوري وغير مخطط له. وتأخرت عمليةُ تسليمه الى قوات الأمن الوطني مِن قبل «عصبة الأنصار»، ويقالُ إنَّ الإبطاء في ذلك يعود إلى المعلومات التي يعرفُها عن فصيله ونشاطه، وعلاقاته خارج المخيم، وهذا ما أثَّر على الوضع الداخلي في «عين الحلوة»، ودفع قوى خارجية للتدخل خوفًا من الانفجار الممكن داخل المخيم. ولوحظ يومها السعي الدؤوب من قِبل حركة «أمل» للتوسط لحل المشكلة بتسليم المطلوب، في حين أن سلوك «حزب الله» كان اللامبالاة تجاه الموضوع.

قديمًا وحَّدت البندقية الفلسطينية، وخصوصًا خلال الحروب الأهلية، القرار في المخيم. وكانت السُلطة الأساس تعود إلى «الكفاح المسلح» بصفته الجهاز الذي يشرفُ على أمن المخيم والمقيمين فيه، في حين أن إدارة عمل المخيم كانت تحت إشراف اللجنة الشعبية المُعَينة من منظمة التحرير الفلسطينية، والى جانبها لجنة أخرى تتبع قوى التحالف التي توالي النظام السوري. لكن اليوم تحوَّلت إدارة المخيم إلى لجان أحياء وقواطع تسيطر قوى محددة على كلٍّ منها، حتى أنَّ تلك اللجان تنسجُ علاقاتها مع الخارج وفقًا لما تراه من مصالح الحي وأهله.

ففي حي حطين هناك لجنة تضمُّ خليطًا من الانتماءات السياسية من «فتح» إلى الإسلاميين، ويرأسها علي أصلان، وهو فلسطيني مستقل أقرب إلى الإسلاميين المعتدلين.

أما اللجنة الشعبية في حي اللوبية فهي بإشراف «فتح» وجماعة «اللينو»، وهو مسؤول التيار الإصلاحي في الحركة والذي أنشأه محمد دحلان المطرود من «فتح» والمقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتميز بعلاقاتٍ مع مختلف ألوان الطيف اللبناني أمنيًا وسياسيًا نادرا ما تشهدُ توترات أمنية.

وفي حيَي عرب وأبو شوشة، وعلى الرغم من وجود جماعة «اللينو» فيهما أيضًا، فإن معظم المقيمين فيه يدينون بالولاء لـ«حماس»، وهي الحركة التي تسعى، ومن خلال علاقاتها الإقليمية مع قطر، تركيا وإيران، والعلاقات اللبنانية الداخلية مع «حزب الله» والمجموعات الإسلامية، إلى إيجاد تيار سياسي بديل من منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في حي الزيب، فلا وجود لأي إطار يهتم بأهله، إذ يشهد نزاعًا مستمرًا بين آل خليفة وقبلاوي. ويُذكر أنَّ أفرادًا من العائلة الاولى وغيرها غادروا المخيم إلى العراق للقتال الى جانب مجموعات إسلامية متطرفة من خلال تسهيلات أمنية، محلية وأقليمية. ويتوزع أهله على مكونات سياسية مختلفة.

الوضع في صفوريه مختلف تمامًا، فإلى جانب اللجنة الشعبية، هناك مجلس شورى، ويضم الإطاران وجهاء وكبار عائلات صفوريه، بصرف النظر عن الانتماء السياسي.

بعد إنهاء ظاهرة بلال بدر في حي الطيري، وهو الإسلامي الذي حظيَ بدعم عسكري وأمني من «حماس» و«أنصار الله»، أنشئت لجنة شعبية تضم عددًا من المستقلين الفاعلين.

ويشكل حي الصفصاف معقل المجموعات الإسلامية المتشددة، وعلى رأسها «عصبة الأنصار»، وإلى جانبه «عرب زبيدة».

وفي طيطبة وعقبرة لجنتان كل منها تدين بالولاء لجهةٍ سياسية محددة، واحدة مع منظمة التحرير، والثانية مع التحالف السوري، وهما أقرب للتعاون مع جهاتٍ لبنانية إسلامية.

ويُنظر الى حي البركسات كمعقلٍ لحركة «فتح»، وفيه لجنة شعبية معتمدة من قِبل منظمة التحرير الفلسطينية. لكن في هذا الحي تبرُز عائلات مثل آل عثمان، وهي تضمُّ افرادًا ينتمون إلى «فتح»، جماعة «اللينو» و«سرايا المقاومة» الملتحقين بـ«حزب الله». وهم يتعايشون في ما بينهم استنادًا إلى العلاقة العائلية.

ويسيطر على مخيم الطوارئ «جند الشام»، «فتح الإسلام» و«عصبة الأنصار»، وكلها مجموعات إسلامية متطرفة على علاقة مع قوى لبنانية مختلفة أمنية وسياسية. ويمكن القول إنَّ تلك المجموعات تتحرك بناء على الطلب من قوى أمنية لبنانية.

إنَّ هذه الصورة المبسطة لواقع مخيم عين الحلوة تُظهِر التباينات بين الأحياء، وقد تحوَّل كل منها إلى مخيم له خصوصيتُه وسياسته وعلاقاته مع الخارج اللبناني.

ومنذ أشهر شهدت مدينة صيدا اجتماعاتٍ بين قوى سياسية لبنانية، أبرزها «حزب الله» وقوى فلسطينية من الاحياء والقواطع، ما يؤشر إلى التعاطي بالمفرَّق مع الوضع الفلسطيني. ومن خلال تلك الاجتماعات يحاول «حزب الله» مدَّ يد المساعدة لتلك الجماعات التي يعاني بعضُها من مشكلاتٍ مع السلطة اللبنانية. وهناك مثال على ذلك يتعلق بلجنة فاقدي الأوراق الثبوتية التي يواجهُ أفرادها مشاكل مع الأمن العام اللبناني والقوى الأمنية الأخرى والقضاء المدني والشرعي، ويسعى الحزب للتدخل لحلّ بعض القضايا.

ومن الاستخدامات التي تجري للواقع الفلسطيني، ذكر أحد الناشطين أنَّ أحد الاسلاميين البارزين من حي الصفصاف اتصل بالفلسطيني خ. ن.، وهو على علاقة بـ«حزب الله» للقيام بوساطة للإفراج عن ثلاثة موقوفين لدى الأجهزة الأمنية بمشكلاتٍ عادية. وكان أحد الشروط للاضطلاع بالوساطة، أن يتحولَ الموقوفون مخبرين في مخيم عين الحلوة للطرفِ السياسي الذي سيتولى التدخل للإفراج عنهم.

ويُذكر أنَّ بعض الفلسطينيين شاركوا الى جانب «حزب الله» في معارك عبرا في حزيران ٢٠١٣ في مواجهة الشيخ أحمد الأسير. وأصيب أحد اللاجئين الفلسطينيين في المواجهة، وكان مقاتلًا مع «حزب الله»، وهو يقيم حاليًا خارج المخيم ولا يستطيع الدخول إلى الحي حيث تعيش عائلته الكبرى.

كما تمكنُ الإشارة إلى أنَّ أشخاصًا من مجموعات إسلامية متطرفة على علاقة مع أطراف لبنانيين و«حزبيين» يسعون لإقامة تيارٍ فلسطيني يمكن الإمساك به واستخدامه وصولًا إلى السيطرةِ على المخيم. وتجدرُ الإشارة إلى أن عددًا من أفراد لجان القواطع وناشطين يعلنون عن العلاقة مع «حزب الله» تحت شعار المقاومة والحاجة إلى بعض الخدمات الرسمية في الدولة اللبنانية.

ضمن المخيمات الفلسطينية في صيدا، علاقات مطردة وقوية بين «حزب الله» ولجان الأحياء والقواطع والجماعات والجمعيات الفلسطينية على مختلف أنواعها وأشكالها، من سياسية وثقافية ورياضية ودينية. ويُعتبر مسؤول قطاع صيدا في «حزب الله» الشيخ زيد ضاهر، مرجعًا أساسيًا في الساحة الفلسطينية في مخيمات صيدا، يزوره الجميع ويتعاونون معه، وله «مَوْنة» شديدة» على كل الفصائل والجماعات في المخيمات الفلسطينية في صيدا.

قضايا وآراء

خالد العزي

القرار الشيعي المختَطف لمصلحة الخارج ...

منذ انتهاء عهد الرئيس السابق ميشال عون باتَ الفراغُ الرئاسي كحصانِ طروادة الحياة السياسية اللبنانية.

كلٌ من الفرقاء يوظفُ الفراغَ لمصلحته بفرضِ شروطه على الآخر ليأتيَ برئيسٍ، أقل ما يمكن أن نسميَه الشخص المُعتمد لهذا الفريق، أو ذاك الذي لم يرتقِ إلى فريق. فالثنائي الشيعي، ومن يلتحق به، يصر على فرض مرشح على كافة المكونات اللبنانية الأخرى دون الأخذِ بالاعتبار هواجسهم ومصالحهم. ويعتبر «حزب الله» مرشحَه، الشخصية التي تحمي «المقاومة» من الأخطار المحدقة، وكان على لائحةِ الانتظار لستِ سنوات استجابة لطلب الحزب، وهو الذي يؤمّن حماية المقاومة، ولكن لا أحد يعرف ماذا يعني «حماية ظهر المقاومة ومِن مَن يحميها».

ثمانية أشهر مضت والقصر خالٍ من الرئيس، رغم الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية والامنية والسياسية، والمواطن يدفع ثمنها يوميًا دون الإكتراث بما يعانيه الشعب اللبناني من عَوَزٍ وانكشاف لكل مناحي حياته، والرهان من يصرخ أولاً من جراء سياسة عض الاصابع.

إنَّ إصرار «حزب الله» على سليمان فرنجية والإمساك بموقف «حركة أمل» يعني بأنه مُصِرٌ على السيطرة على ما تبقى من مفاصل الدولة، والذي سبقَ وأمسك بها في ظل الرئيس القوي الذي احتلَّ القصر عام ٢٠١٦، بعد أن أبقى منصبَ الرئيس شاغرًا لمدة سنتين ونصف السنة من أجل إيصالِ مرشحه إلى الرئاسة.

التسوية الحقيقة بتنازل الأطراف لمصلحة لبنان

واليوم الحزب يمارس نفس الأسلوب من خلال تمسكه بمرشحه الذي لم يحصل على أكثرية برلمانية في الجلسة الثانية عشر، ولن يستطيعَ تأمينها، مما دفعه ليعطِّل النصاب في الجلسة الثانية. والتهديد بـ«التعطيل الدائم» أو الحوار مع الجميع على تسوية تؤمن لمرشحه الوصول إلى سدة الرئاسة كي يبقى هو الحاكم.

التسوية السياسية التي أتت بعد اتفاق أوباما - روحاني هي من صَنعت التسوية عام ٢٠١٦ وليس الأطراف في لبنان، وكان تأثيرهم شكليًا في هذا الاتفاق، مما دفعَ بشخص الرئيس للإنقضاض عليها والخروج من التسوية.

منطقيًا، لا يمكن للحزب الإصرار على مرشح غير مقبول من الأطراف والمكونات الأخرى، وفرض رغبته على المكونات اللبنانية الشريكة، المسيحي، والسني والدرزي، والآخرين، لكن الحزبَ يشعر بفائض القوة، ويتصور أنه يستطيعُ فرض ما يريده بقوته على الجميع، كونه يأسر الطائفة الشيعية بالكامل، والتي تعاني من الانهيارات الاقتصادية والمؤسساتية كما حال الجميع، ويحاول اللعب على دغدغة شعور الطائفة الشيعية وشد عصبها، بأنه استطاعَ السيطرة على الرئاسة ومفاصل الدولة من خلال فرض الشخصيات الاخرى في المراكز التي تؤمِّن له الثبات والاستمرار بتنفيذ أجنداته الخارجية.

الشيعية السياسة الحالية، لم ولن تنفع الطائفة ولن تغيرَ من مسارها الحقيقي، وخاصة أنَّ الأغلبية الشيعية الصامتة في لبنان لا تنظرُ الى «حزب الله» أنه المرجعية السياسية لها، على اعتبار أنَّ الحزب مرتبط إيديولوجيًا وعضويًا بمرجعيةٍ سياسية ودينية خارجية لها أيديولوجيتها ومنطقها الراديكالي الشمولي الأصولي، البعيد كل البعد عن طبيعة الواقع في لبنان؛ حتى جمهور «حركة أمل» المُلحقة بالحزب، والذي يعاني من الأزمات، معني بوجود دولة قوية تحميه، بغض النظر عن طبيعة الدولة التي يفكر بها.

الجميع في لبنان، بمختلف طموحاتهم ومشاربهم وانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، بما فيهم الطائفة الشيعية، يريدون الانتماء الى حضن الدولة، بينما «حزب الله» يريد دولته الخاصة المرتبطة بولاية الفقيه والجمهورية الإسلامية في إيران، وهذا ما تطرحه بالعلن قيادة الحزب.

الطائفة الشيعية بأغلبيتها الصامتة والمغلوب على أمرها، ليست مع أسلوب الحزب بإدارة الدولة، فالطائفة الشيعية شريكٌ أساسي منذ تأسيس الدولة، ولعب رجالاتها الدور الكبيرفي الاستقلال.

الحزب يغرد خارج الاتفاق الإيراني - السعودي

الشيعية السياسية الحالية التي يحاولُ الحزب فرضها على الجميع هي ليست لمصلحة الشيعة أنفسهم، بل هي لمصلحة القوى الخارجية المؤتَمَر لها، فالإصرار والتمسك بـ«فرنجية» كمرشح أوحد، هو رهان على متغيرات من نسج خيال وتمنيات يُحكى عنها في الصالونات والجلسات الخاصة، بأنَّ أمريكا تحاول إنجاز سريع لتسوية مع إيران بشأن برنامجها النووي، وربما يعوِّل الحزب عليها من جهة، محاولًا استغلال الموقف الفرنسي الطامح إلى الاستفادة من توظيف الرأسمال الشيعي في أزمته الاقتصادية، ورفع مستوى الشركات في إنتاج النفط والتصنيع في مجال الغاز اللبناني، وربما لاحقًا العراقي.

لكن عمليات التهديد والوعيد التي تمارسُها وسائل إعلام الموالاة والمقربين من «حزب الله» كرسائل للآخرين، بأنَّ «انتخاب فرنجية أو الحرب الأهلية» بحسب ما قدَّمه المحلل السياسي قاسم قصير على منصة سبوت شوت بتاريخ ٢٣حزيران، لن تُجنى ثماره للعديد من الأسباب:

- لأن ثقل «حزب الله» ليس كما كان في العام ٢٠١٦، وليسَ في وارد تكرار تجربة غزوات٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، ولا الأجواء تتيح له ذلك، والوضع الشعبي والحاضنة الشعبية لم تعُد ترى جدوى من هذه التصرفات في الوقت التي تعاني فيه من أزمة اقتصادية ومعيشية، نأى الحزب بنفسه وبكوادره والمقربين عنها، وترك بيئته والبيئة الشيعية تضربُ بها يمنة وشمالاً.

- الثقل البرلماني والموازين النيابية والأوضاع الاقتصادية لم تعُد في صالح «حزب الله» لعقد صفقة يكون فيها دومًا المنتصر. فأجواء المصالحات في المنطقة تفرض على الحزب الالتزام بالمواقف الإيرانية الذاهبة للتسوية وتصفير المشاكل، والانفتاح الإيراني على السعودية والدول العربية لن يسمحَ للحزب بالمغامرة أو التهويل على الآخرين.

لا بدَّ من القول بأنَّ المزاج الشيعي بات مختلفًا كليًا عما كان عليه سابقًا، حتى إذا نظرنا إلى الانتخابات الأخيرة التي حصلت، وحاز فيها الثنائي على الأغلبية الساحقة من الفئة المقترِعة، كان «حزب الله» شعاره الوحيد المحافظة على النواب الشيعة وعدم السماح بخسارة أي مرشح، وهذا يدق ناقوس الخطر القادم بالنسبة إلى «حزب الله»، ويتحول من سياسة الهجوم إلى الدفاع، لذلك يريد الحزب البقاء ست سنوات جديدة في القصر من خلال رئيس صديق وحليف و«مطواع» سيكمل مسيرة الرئيس الأسبق.

المصدر: موقع مجلس النواب

ومما يظهر أنَّ «حزب الله» لم ينتبه لِما يحدث من تحولات في الإقليم وإيران، فهو لا يزال يمارسُ توجهات تدل على الارتباك، بعدم الأخذ بعين الاعتبار للتحول في الموقف الإيراني في علاقته الجديدة مع السعودية القائمة على عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى.

الحزب يغرد بعيدًا عن التوافق الجديد

منذ إعلان الاتفاق الإيراني – السعودي، حاول الحزب التمترُس وراء كلمة «لا» من خلال تصرفاته، التي أظهرت ارتباكًا من الانفتاح السعودي الإيراني، فكان موضوع السماح باستخدام مناطق الجنوب لإطلاق صواريخ فلسطينية نحو الداخل الفلسطيني، مما دفعَ بوزير الخارجية الإيراني عبد اللهيان بالوصول إلى لبنان والطلب من الحزب التهدئة، ولم تنتهِ القصة، حتى أعلن الحزب عن مناوراتٍ في عرمتى، وهي خارج الحزام الأمني للقرار الأممي ١٧٠١، وأعلن عن مناورة اخرى تتمثل بالتدريب على المسيّرات في سلسلة جبال لبنان الشرقية. وكذلك خطف المواطن السعودي الذي «انتُزِع» من الخاطفين في منطقة القصر القريبة من القصير السورية، بعد فرار عدد منهم الى الجهة السورية المقابلة، واخيرًا وليس آخرًا منع الإعلامية فجر السعيد من الدخول إلى مطار بيروت لأسباب واهية، ودون التنسيق مع السفارة الكويتية، بالإضافة إلى الحملة الإعلامية التي تشنها وسائل الاعلام الموالية للحزب على دولة الإمارات العربية، على خلفية اعتقال خلية لبنانية كانت تعمل في الإمارات وترحيل العديد منهم بعد التحقيقات.

بالرغم من كل التصريحات العربية والدولية، يصر «حزب الله» على التمسك بشخص سليمان فرنجية، وهو يعلم بأنه يعطل بهذا الأمر ويعرقل وصول رئيس للجمهورية الى بعبدا، في محاولة لحل القضايا المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اللبناني، وبمن فيهم أبناء الطائفة الشيعية.

اذاً، الرسالة التي أبلغها «حزب الله» للموفد الفرنسي جان إيف لودريان بأنَّ الحزب مصر على فرنجية، كأنه يقول «أو مرشحي أو لا أحد وحتى الحرب ممكنة». لكن الحزب تناسى بأنَّ هذا الموقف المتحجِّر سوف يهيئ الساحة والحجة للذين يطالبون بالفدرالية وتقسيم لبنان اقتصاديًا وإداريًا. يعني هذا أنَّ الحزب أخذ الشيعة في حياتهم وشجونهم وعزلهم في مناطق تواجدهم كرهائن لقراره «الهمايوني»، فهل أخذ الحزب رأي الطائفة الشيعية التي يعتبر أنه يمثلها بهذه القرارات؟ وهل إغلاق الأبواب أمام الوصول إلى تسويات تناسب جميع أبناء الطائفة؟ حتى إيران قالت له بأنها لا تريد رئيس في لبنان يستفز السعودية.

الذهاب نحو مرشح ثالث سيكون لمصلحة الطائفة الشيعية ولبنان عامة، فهل أنَّ التوافقَ على قائد الجيش هو الحلّ أم أن ما وراء الأكمة ما وراءها ...؟

المرأة

عزة شرارة بيضون

وُلِدت في صيدا عام ١٩٤١، والدتها رقيّة عسيران، ووالدها الشاعر المعروف عبد اللطيف شرارة. أستاذة علم النفس الاجتماعي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، ومِن مؤسِسَات تجمّع الباحثات اللبنانيات. باحثة وناشطة في الجندر ومجال حقوق المرأة.

حصلَت عزة شرارة بيضون على الدكتوراه في علم النفس عام ١٩٩٦ وموضوعُها «المرأة اللبنانية وصحتها النفسية». ثم نشرَت استعادةً معدلة لتلك الرسالة عن دار الجديد عام ١٩٩٨ بعنوان «صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين، دراسة ميدانية في بيروت الكبرى».

عام ٢٠٠٢ كان لها كتاب «نساء وجمعيات - لبنانيات بين إنصاف الذات وخدمة الغير» عن دار النهار، وفيه وثقت في فصلٍ كامل مناهجَ وأساليب اعتمدتها منظماتٌ غير حكومية لمناهضة العنف ضد النساء. وعام ٠٧٢٠ نشرت كتاب «الرجولة وتغيّر أحوال النساء»، ناقشت فيه الهويات المتحولة للرجال المعاصرين في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم الراهن، وبحثت فيه في ثلاثة أجزاء للإجابة على السؤال الأساسي التالي: النساء يتغيّرن...فهل تغيّر الرجال؟

كما نشرت عام ٢٠٠٨ كتاب «جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني» عن منظمة «كفى عنف واستغلال»، وهو دراسةٌ حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. وصَدر لها عام ٢٠١٠ «نساء يواجهن العنف» عن «كفى عنف واستغلال» ومنظمة «أوكسفام» الدولية.

ولها عن دار الساقي عام ٢٠١٥ كتابُ «مواطنة لا أنثى»، ووثقت فيه أهم القضايا التي طرحتها المنظّمات النسوية اللبنانية في إطار مناهضة العنف بحق النساء، وكذلك شؤون الكتابة والبحث. وعام ٢٠٢١ نشرت عبر دار الجديد «بعيون النساء شؤون اللبنانيات وقضاياهنّ»، وهو يتضمن مجموعةً من المقالات نُشرت بين عامَي ٢٠١٦ و٢٠٢٢. وتناول الكتاب في جزئه الأوّل قضايا العنف بحقِّ النساء والتمييز حيالهنّ، من منظورَي النساء والرجال، أي الناجيات من العنف والمُعنِّفين من جهة، والقضاءين المدني والديني من جهة ثانية. أمّا الجزء الثاني فانشغلَ بالبحوث الهادفة التي تنفذُها منظمات حكومية غير نسوية. وفي الثالث حاولت الكاتبة تفكيكَ مفاهيم أربعة: عيش الأمومة، صحة النساء النفسية، عمل المرأة المنزلي، المساواة الجندرية في الدستور، وذلك في السياق اللبناني.

والكاتبة تابعَت تنفيذ «اتفاقية إلغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو) في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (٢٠٠٤، ٢٠١٦)، وشاركت في الوفد الرسمي لمناقشة تقرير الاتفاقية أمام لجنة «سيداو» في الأمم المتحدة بنيويورك عام ٢٠٠٥. وهي كانت في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بين عامَي ٢٠٠٢ و ٢٠١٨، وتبوأت سواها من المراكز التي تُعنى بالبحث والعمل في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

ثقافة وفنّ

نصري شمس الدين

وُلد نصري شمس الدين في بلدة جون الشوفية في عام ١٩٢٧، وساهمت والدته في صقل موهبته فغنى أمام الجمهور وهو في التاسعة من عمره، وأُطلِق عليه لقب مطرب الضيعة، وكان ذلك عام ١٩٣٦ على مسرح مدرسة دير المخلص في جون. وفي شبابه تقدَّم إلى مباريات إذاعة الشرق الأدنى عن فئة الأصوات الشابة ولم يوفق. ولكنه نال عام ١٩٥٣ منحةً لدراسة الموسيقى لمدة سنة.

هو مُجاز في اللغة العربية. شارك في جميع أعمال الرحابنة تقريبًا وكان حاسمًا مشاركًا السيدة فيروز فيها وهي: موسم العز- هالة والملك- فخر الدين- الشخص- يعيش يعيش- دواليب الهوا- صح النوم- جبال الصوان ناطورة المفاتيح- ميس الريم- بترا- بياع الخواتم (المسرحية والفيلم) - سفر برلك- بنت الحارس . ورغم مشاركته في جميع هذه الأعمال، فإنه، وكما عبّر الناقد المسرحي عبيدو باشا، بقي «هامشيًا إلى هذا الحدّ أو ذاك في أهم المؤسسات اللبنانية في هذا السياق، المؤسسة الرحبانية». وكانت آخر أعماله مع «المؤسسة الرحبانية» في مسرحية «بترا» عام ١٩٧٨، إذ سُرِّح من فرقة الرحابنة في نيسان ١٩٧٩. وبعد هذا الفراق، أطلق نصري شمس الدين ألبومات منفردة من تلحين ملحم بركات.

ترك طوال مسيرته ما يقارب الخمسمائة عمل بين موال ودبكات وأغنيات عاطفية ووطنية وثنائيات ومنها: لما شفتا عشقتا، طلو الصيادي، هدّوني هدّوني، دلعونا وهوارة...

توفي وهو يغني على خشبة مسرح نادي الشرق في دمشق في ١٨ آذار ١٩٨٣. كتبت فيروز بعد رحيله: لما رحت يا نصري في شي من فني راح .

عرضت قناة الجزيرة الوثائقية في شباط من ٢٠٢٣ فيلمًا وثائقيًا يحكي قصة حياته بصوت من عرفَه ومن واكب سيرته الفنية وعرض لآراء مجموعة من النقّاد الذين تحدّثوا عن حياته ومسيرته الفنيّة، بدأ الفيلم بأغنية «يا دفتر الأيام»، وانتهى بألبوم «الطربوش» الذي صدر عام ١٩٨٠.

عائلات وأنساب

آل شمس الدين

أسرة في لبنان فيها سنّة وشيعة. يتواجدون سنيًا في الخيارة والزعرورية ومجدل بلهيص. أما بالنسبة إلى الشيعة، فوجودُهم في جون وحناويه وزوطر الشرقية وقبريخا ومجدل سلم وقصيبة النبطية ومركبا وعرب صاليم وعبا والبازورية.

يعود أصلُ الأسرة في القرى الشيعية، بحسب معجم أسماء الأسر والأشخاص، إلى جزين التي نزحوا عنها مع سائر الشيعة بين القرنَين والثامن والتاسع عشر بعد مواجهاتٍ درزية شيعية. ويقال إنَّ الأسرة ترتفعُ بنسبها إلى محمد بن مكي الجزيني. ومنها مَن سكنَ العراق ومن أقام في سوريا، بجهات حلب في منطقة الفوعة.

أبرز من برز من هذه الأسرة في لبنان: في قبريخا الشيخ عبد الكريم بن عباس بن محمد بن أمين شمس الدين (١٨٦٢-١٩٢٥)؛ الشيخ مهدي شمس الدين (١٨٣٢-١٩٥٤) وهو علّامةٌ كبير وشاعر له عشرين مؤلفًا واشتهر نجلاه على ومحمد، الأول قاضي محكمة مرجعيون والثاني رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وهو فقيه ومشرّع وُلد في النجف عام ١٩٣٢ وتوفي عام ٢٠٠١، وتعرَّضَ محمد مهدي لأكثر من محاولة اغتيال أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧ و١٩٩٧. أما في البازورية فلَمعَ الشيخ محمد رضا شمس الدين؛ وفي جون القاضي الدكتور عفيف شمس الدين وعز الدين شمس الدين والمطرب نصري شمس الدين والباحث محمد شمس الدين؛ وفي عرب صاليم الشيخ محمد أمين شمس الدين والشاعر محمد علي شمس الدين المتوفى في عام ٢٠٢٢.

المصدر: كتاب أزهار الياسمين في مشاهير آل شمس الدين

جغرافيا وسكّان

حارة حريك

تقع حارة حريك في ساحل قضاء بعبدا، مشَكّلةً القسمَ الأكبر من ساحل المتن الجنوبي أو ما يعرف حالياً بـ«ضاحية بيروت الجنوبيّة». هي على مسافة ستة كيلومترات من قلب العاصمة، ممتدّة على بقعة تبلغ مساحتها مليونًا وثمانمئة وعشرة آلاف متر مربّع، يحدّها شمالًا الغبيري إلى حدود محطة المشرَّفية، شرقًا حدث بيروت، جنوبًا برج البراجنة، وغربًا بولفار المطار.

بالنسبة إلى التسمية، قال طوني مفرّج، مؤلف موسوعة «القرى والمدن اللبنانية»، إنَّها تُنسَب إلى آل الحركة الذين كانوا ربّما أوّل من سكنها، موضحًا أنَّ اسم العائلة «حريكي» تبعًا لما وجدَه في مدوّنات قديمة. أما عفيف مرهج، مؤلف موسوعة «اعرف لبنان» فأوردَ أنَّ الجزء الثاني من الاسم يعود إلى فعل أحرق، فالاسم السرياني Hirkute يعني الاحتراق والالتهاب.

ويبدو أن حارة حريك لم تصبح وحدةً سكنية قبل القرن الثامن عشر، عندما بدأت تفدُ إليها جماعاتٌ من المشتغلين بالزراعة، فازدهرت زراعة التوت وتربية دودة القزّ، وبقيت إقطاعًا للأمراء الشهابيين حتى ظهور نظام المتصرفية. وبعد هذا التاريخ بدأ السكان يتملكون الأراضي بشرائها من الأمراء فأصبحت البلدة مُلكًا للأهالي قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وأنشئت فيها عدة معامل للزيت والحرير. بلغ عدد سكان حارة حريك عام ١٨٩١، ١٢١٥ موارنة و٥٠٣ شيعة وبضع عشرات من طوائف أخرى. وبعد الحرب الأولى أعادت حارة حريك بناء نفسها، فاهتمَّ أهلُها بزراعة الحمضيات بدَلًا من التوت لأنَّ صناعة الحرير بدأت تركدُ بسبب المضاربات الأجنبيّة. ومع هذا التحوّل الزراعي شهدت البلدة تبدلًا إجتماعيًا أيضًا، إذ مُدّت إليها شبكات الكهرباء ووصلت الماء إلى دُورِها عام ١٩٢٥.

عام ١٩٦٥ بلغ عدد سكان الحارة المسجلين بحسب ما ورَد في الجريدة الرسمية، ٨١٦٨. وقدَّر عفيف مرهج في موسوعته عددهم عام ١٩٧١ بحوالى ٢٠٠٠٠. من أبرز العائلات الشيعية فيها سْليم، موسى، علامة، زين، حركة، بعجور، درغام، فرحات، قماطي. وفي الأربعينات من القرن الماضي جاء إليها آل مقداد وآل الأثاث من بعلبك. أما أبرز الأسر المسيحية فهي دكاش، كسرواني، عضيمي، واكد، غنيمة، نفور، ديب، كنعان، خوري، يزبك، أبيض، أبي نادر، شويفاتي، خلوف، حجيلي، صعب، عون، الفرنساوي، عبود، تحومي، شبير، صفير، شديد، خويري، شرتوني، وصهيون.

في صبيحة الحرب الأهلية طالت أعمال الاعتداء أهاليها المسيحيين، من نسفٍ لمحلات تجارية ومنازل وخطفٍ واغتيال، فبدأ الفرز الطائفي فيها، وغادر المسيحيون المنطقة؛ وأتى مكانهم، واحتل بيوتهم أناس، منهم فلسطينيون، قدموا من منطقة تل الزعتر وبرج حمود وغيرها. وعندما أصبح هناك هدوء أمني ما، بدأ البناء في حارة حريك، ولكن ليس بشكل واسع.

جاء الوافدون الشيعة من منطقة برج حمود إلى معوض صفير، حي ماضي وحارة حريك، كلها امتلأت بمَن قدم من ساحل المتن الشمالي من الشيعة بالإضافة إلى الفلسطينيين. إلا أنَّ الاكتظاظ لم يبدأ بشكل جدّي في المنطقة إلا قبل عام ١٩٧٨، بعد نزوح أهالي بنت جبيل والخيام وحولا بعد الاجتياح الإسرائيلي إلى مناطق الضاحية، وأصبح الأمر يبدو في الحارة كما لو أنك تسكنُ في منطقة النبعة وبرج حمود. عاد المسيحيون مرّة أخرى من مناطق أنطلياس وغيرها إلى الضاحية، لكن عندما بدأت إشكالات عام ١٩٧٩، غادروا مجددًا، وتمَّ تهجير باقي المسيحيين على دفعات بحيث لم يبق إلا عشرة بالمئة منهم عشية الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. ثم استُكملت عملية التهجير، وقد شملت أحياء بأكملها، فحيّ صفير هجره المسيحيون وسكن مكانهم مسلمون بغالبيتهم العظمى من الطائفة الشيعية، وكذلك مناطق الرويس وحي ماضي وبئر العبد.

بعد الانسحاب الإسرائيلي وانتفاضة ٦ شباط، تسيَّدت حركة «أمل» المنطقة، ثم سيطر عليها «حزب الله» بعد طرده «أمل»، وخرَج من كان بقي من المسيحيين رويداً رويداً، بما فيهم الشيوعيون المسيحيون، خاصة بعد اختطاف ابن حارة حريك ميشال واكد والعثور على جثته لاحقًا.

ساهمت عمليةُ شراء العقارات في تبديل الطبيعة الديموغرافية للحارة، فاشترى تجارٌ شيعة أراضي المسيحيين، إما ترغيبًا بأسعار مرتفعة أو ترهيبًا، بوضعِ اليد عليها، وإرغام أصحابها على بيعها بأسعار مخفضة. وشهدت الحارة بعد انتهاء الحرب الأهلية حركةً عمرانية هائلة، بخاصة بعد نزوح من كان محتلاً «وادي أبو جميل» وحصدِ أموال الإخلاءات، وهكذا أصبحت منطقة ذات صفاءٍ شيعي صرف.

لغاية عام ١٩٩٧، كانت الحارة تضمُّ حوالى ١٦ ألف وحدة سكنية، وعدد المقيمين حوالى ٦٤ ألفًا، وكان لا يزالُ فيعل حوالي مئة أسرة مسيحية مقيمة فيها من عائلات شويفاتي، واكد، كنعان، دكاش وديب.

شكلت حارة حريك موطئ قدم بالنسبة إلى «حزب الله» في ضاحية بيروت الجنوبية منذ بدء انتشاره، وقد أقام فيها المناسبات وسيّر المسيرات، وأسس الحوزات، كحوزة الرسول الأكرم عام ١٩٨٤ والتي كان الشيخ محمد اسماعيل خليق، ممثل الشيخ حسين منتظري قائمًا عليها؛ بالإضافة إلى مسجد الإمام الرضا الذي افتتُح عام ١٩٧٨ والذي تولى السيّد محمد حسين فضل الله إمامته والوعظ، يعاونه الشيخ نعيم قاسم. وكان المسجد من الحواضِن الثقافية لـ«حزب الله» فقد باتَ «بيت حزب الله في المنطقة». وانتقل محمد حسين فضل الله عام ١٩٩٥ إلى مسجد الإمامين الحسنين التابع لمجمع بهمن الإسلامي وأصبح يقيم فيه صلاة الجمعة، وأنشأ «حزب الله» منذ منتصف الثمانيات مقر الشورى الخاص به في حارة حريك، وحوله مربعٌ أمني توسع مع الأيام، وسكنت قيادات الحزب في تلك المنطقة. وخلال حرب تموز ٢٠٠٦ دُمّر على بكرة أبيه بالغارات الجوية وقذائف البحرية الإسرائيلية، وتركّز الدمار «ضمن محيط بلدية حارة حريك حيث دمّر تمامًا حوالى ٢٦٥ مبنى سكني أو تجاري أو تعرّض للضرر الشديد. ودُمرّت بشكل كامل ٣١١٩ وحدة سكنية و١٦١٠ وحدة تجارية وخسر على أقل تقدير، عشرون ألأف مساكنهم في حارة حريك». وقد تولت شركة «وعد» التي تأسست، بعد وضع مؤسسة جهاد البناء على لائحة الإرهاب الأميركية، بناء ما تدمر بالمساهمات العربية والدولية، وبالطريقة التي تتناسب مع ما يقتضيه أولياء أمرها، حيث وضعت السلطات الأميركية هذه الشركة على القوائم الإرهابية عندها في ٢٠ شباط ٢٠٠٧، بعد اتهامها «حزب الله» باستخدام مشروع «وعد» لإعادة بناء مقراته في ضاحية بيروت الجنوبية و«إنشاء منشآت تحت الأرض لتخزين الأسلحة وأجزاء من بنية الحزب العسكرية في لبنان».

يقطن الحارة حاليًا حوالي ٨٥ ألف نسمة، دون تعداد السوريين والفلسطينيين، وتضمُّ ٢٣٠٠٠ وحدة سكنية، و٤٤٥٠ أخرى غير سكنية. يبلغ عدد الناخبين في حارة حريك بحسب لوائح وزارة الداخلية ١٢٣٥٦ ناخبين، بينهم ٥٦٦٠ مسيحيًا غير مقيمين و٥٦٧٠ شيعيًا و١٠٢١ سني.

منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث

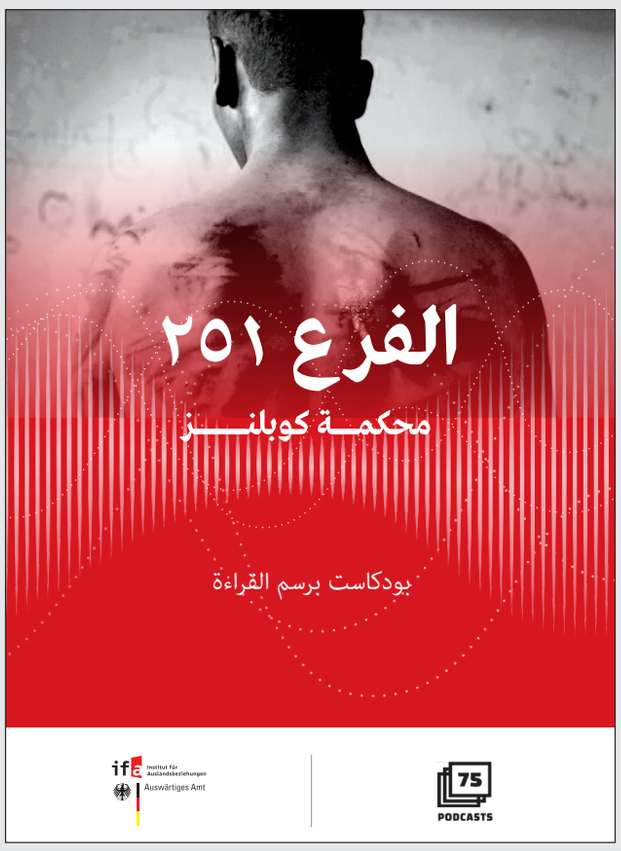

صدرَ كتابُ «الفرع ٢٥١» بالتعاون بين «أمم للتوثيق والأبحاث»، «منتدى المشرق والمغرب للشؤون السجنية»، «فوردر فوندز ديموكراسي»، «ميدكو إنترناشونال»، «وزارة الخارجية الألمانية» و«ايفا زيفيك». وهو توثيقٌ لوقائع محاكمة أنور رسلان، الضابط في المخابرات السورية المسؤول عن مقتلِ معتقلين وتعذيب آلاف آخرين في «الفرع ٢٥١». تلك المحاكمةُ أقيمت في مدينة كوبلنز الألمانية بين نيسان ٢٠٢٠ وكانون الثاني ٢٠٢٢. ويهدفُ الكتاب، وهو النسخة المقروءة من بودكاست «الفرع ٢٥١»، إلى ردمِ الهوة بين المحاكمة وكل مَن يريد أن يصغيَ إلى هذه التجربة التاريخية غير المسبوقة. استمر البودكاست على مدى الـ ٢٢ شهرًا التي استغرقتها «محاكمة كوبلز»، وعرف العالم خلالها كل ما جرى ويجري في سجن «الفرع ٢٥١»، كمثالٍ على الأفرع الأمنية المنتشرة في «سوريا الأسد».

يعود فضلُ تأسيس البودكاست الذي نقلَ دقائقَ المحاكمة، ومعها بدقة وتفصيل سردياتٍ من نجوا من جحيمِ هذا الفرع، إلى فريتز شترايف وكرم الشوملي وبولين بك، وأيضًا سليم سلامة الذي انضمَّ إلى فريق البودكاست بنسخته العربية.

يقسَّم الكتاب/ البودكاست في كل عناوينه إلى محورين؛ الأول دارَ حول مسألةٍ تتعلقُ بواقعِ الاعتقالاتِ والمعتقلين في سوريا، والثاني نقلَ آخر التطورات في محكمة كوبلنز.

عُنيَ الجزء الأول في حلقته الأولى بالإجابة على سؤال ما هو الفِرع ومن هو أنور رسلان وإياد الغريب وما علاقتهما بالفرع المذكور. وفي الثانية تفاصيل القضية والتهم الموجهة إلى الرجلين وكيف تم القبض عليهما، ولماذا محاكمتُهما في ألمانيا. أما الحلقة الثالثة فهي رحلةٌ في تاريخ المخابرات السورية وكيف تطورت شبكتها مع مرور الوقت وما تأثير النظام النازي عليها ودور أنور رسلان وإياد الغريب في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. والرابعة حول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا وأهدافها، رؤيتها، وآثارها، ومن يقوم بفرضِها وعلى من؟ وفي الحلقة الخامسة آراء مجموعة من السوريين، داخل البلاد وخارجها حول ما تعنيه محاكمةُ الخطيب بالنسبة إليهم وعن جدواها وأهميتها. وتناولت السادسة مسألة الصحة النفسية للناجين من الاعتقال والتعذيب وعرضت بعض تجارب السوريين مع الدعم الذاتي والجمعي. وفي السابعة معاني ذكرى الثورة السورية العاشرة، وعُنِيت الثامنة بمسألة العنف الجنسي وذاك القائم على الجندر (النوع الاجتماعي) وكيف استخدمَ النظام السوري تلك الأساليب وحاول استغلال الأعراف الجندَرية المتأصلة من أجل كسرِ المجتمع بكامله. وفي نهاية القسم، وبمناسبة مرور عام على المحاكمة، عرضت الحلقة التاسعة آراء المستمعين بشأن معناها ودورها.

أما الجزء الثاني من الكتاب فدارت حلقاتُه العشر حول المسائل التالية على التوالي: التخطيط العسكري للمدن ووصف الأفرع الأمنية والسجون، بروتوكول حماية الشهود في المحكمة، اللاجئون السوريون الذين طلبوا حماية قانونية في الدول الغربية، احتمالات حياة ما بعد السجن إذا تمَّت إدانة أنور رسلان وإياد الغريب في الجرائم ضد الإنسانية، دور القطاع الصحي في منظومة التعذيب السورية، تمويل حرب النظام السوري، النزوح والهجرة، العودة، كيف وصل رسلان إلى المحاكمة في كوبلنز، عرض الاحتمالات المتوقعة والمنتظرة للحكم النهائي، النطق بالحكم ضد رسلان، ورفض حجة الاستثناء في قضية غريب.

من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

لو أن واشنطن جدية في قمع مافيا كولومبيا لباشرت مكافحة الارهاب والتهريب من لبنان

تقرير سري يكشف كل شيء عن "حزب الله"

الحكم السوري غطى ارهابه وتهريبه باكفان الحرب وثكنة الشيخ عبدالله يشرف عليها ضباط "السافاك"

خلال مئات من البرنامج الذي يثنه احدى محطات التلفزيون عن الوضع في كولومبيا والحرب الصروس الدائرة رحاها بين السلطات الكولومبية وتجار المخدرات تلقت احدى التخصيصات الاوروبية المتخصصة في شؤون مكافحة الارهاب والمخدرات بالقول.

يخطىء من يراهن على ان الادارة الاميركية تدعم السلطات الكولومبية للقضاء على مافيا تجار المخدرات هناك. فلو ان القرار الاميركي بمحاربة هذه الآفة التي انتشرت وباء جماعياً يفتك بالشباب الاميركي كان جديا لوجب على ادارة الرئيس بوش ان تغير نهج سياستها في الشرق الاوسط، وتساعد الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على كل اراضيها واخراج كل القوى الاجنبية عن ارضه عندها فان اوكار المخدرات التي ترعاها سوريا وتديرها في لبنان ستقتلع ولن يعود هناك مشكلة للغرب والشرق معاً يسمونها مخدرات وارهاب.

والكلام على المخدرات والارهاب وخطف الرهائن والذي اجمعت كل الاجهزة الاستخباراتية والسياسية على الصاقه بلبنان كبلد مصدر لهذه الآفات ابتعدت عن توجيه التهمة الى سوريا اولا ومباشرة ومن خلالها الى التنظيمات المسلحة التي تدعمها دمشق وتدير سياستها وتحرك رؤوسها على الساحة اللبنانية وعلى رأسها "حزب الله"، وقد يسأل سائل: وما علاقة "حزب الله" بكل هذه الاتهامات؟ الجواب يأتي في السؤال الاتي: الذي يسيطر على مدينتي بعلبك والهرمل يمسك بالخطوط الاساسية لكل هذه التعقيدات التي حيرت وما زالت تحير اكثر اجهزة الاستخبارات قوة في العالم.

وكما استغلت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة حرب الايام الستة للبروز كحركة تحررية حاولت ان تعيد بعض الكرامة العربية الضائعة، هكذا ادخلت سوريا الثورة الاسلامية في ايران بعد هزيمتها البشعة في حزيران ١٩٨٢ امام الجيش الاسرائيلي لتحاول من خلالها اعادة تلميع صورتها العسكرية والسياسية في مقابل هروبها من المواجهة العسكرية انذاك. وجاءت وحدات من "الحرس الثوري" الايراني عبر الاراضي السورية لتوزع على مناطق السيطرة الشيعية وتكون بمثابة غطاء لكل ما ينوي النظام السوري القيام به على صعيدي الارهاب والمخدرات. وقد نجحت الخطة السورية الى اقصى الحدود وبدأ الحكم السوري يمارس سياسة الابتزاز في كل الاتجاهات لاظهار نفسه وكأنه القبضة الحديد القابضة على كل ما يرعب الغرب واوروبا على مختلف الاصعدة، و"حزب الله" يعتبر رأس الحربة السورية - الايرانية من خلال حلف استراتيجي سياسي وعسكري على الساحة العربية يتجلى في دعم سوريا الكامل لايران في حربها ضد العراق متحدية بذلك كل الانظمة العربية.

الاجرأ يمرر

والتركيبة السياسية في سوريا تعتبر ان وجود انظمة موازية من حيث الطبيعة السياسية للنظام في دمشق يساعد هذا النظام على الاستمرار وسط معارضة قوية له في الاوساط العربية. من هنا كان لـ"حزب الله" الدور الابرز في تمرير ما لا يجرؤ السوريون على المجاهرة به وهو اقامة دويلات مشابهة لطبيعة التركيبة في سوريا وهو الهدف الاستراتيجي للحزب في لبنان.

ان الهدف الاستراتيجي لـ"حزب الله" هو اقامة الجمهورية الاسلامية في لبنان التي ستكون تابعة لولاية الفقيه في ايران. و"حزب الله" هو الاداة اللبنانية لاستيراد الثورة الاسلامية وتصديرها الى العالم الاسلامي في المحيط العربي، لذلك يبدو ان لهذا الحزب دوراً مهماً يتخطى الحدود اللبنانية، وانطلاقا من هذه المعادلة تعمل الجهات المعنية في الحزب على ان يكون التنظيم الاقوى على الساحة اللبنانية سياسيا وامنيا وعسكريا.

١ - جغرافية الحزب:

يأخذ انتشار "حزب الله" في لبنان الشكل للشعاعي له مركزيته في بيروت "الضاحية الجنوبية" ومن ثم قاعدتان اساسيتان في سهل البقاع والجنوب.

الضاحية الجنوبية تعتبر بمثابة الساحة الرئيسية للحزب اذ انه يسيطر على ٩٠٪ من الضاحية والـ١٠٪ الباقية لن تصمد طويلا.

- البقاع

ثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك تعتبر الحصن الابرز على صعيد الهرمية العسكرية للحزب. فالثكنة التي انشأتها قيادة الجيش اللبناني لتكون مقراً لمدرسة الرتباء حولتها جماعة الحزب مركزاً لوجستياً لها في لبنان ومعهداً لتدريب الكوادر العسكرية. وفي الثكنة المذكورة يوجد حاليا حوالى ٥٠٠ عنصر من "الحرس الثوري" الايراني ومعظمهم من الضباط السابقين في جهاز الاستخبارات الايراني في عهد الشاه والذي كان يطلق عليه اسم "السافاك" وفي البقاع الغربي تتمركز وحدات الكومندوس الخاصة بالحزب، وقاعدة للانطلاق بالعمليات العسكرية ضد "جيش لبنان الجنوبي" في جزين و"الشريط الحدودي".

العلامة محمد حسين فضل الله

- الجنوب

ان المناطق المتاخمة لـ"الحزام الامني" ومنطقة جزين بالاضافة الى بلدات الغازية - النبطية تعتبر المعاقل الاساسية للحزب في الجنوب الى جانب وجود شامل وواسع في قبريخا - جب شيت - زوطر الشرقية - صدّيقين، وبعض القرى المحيطة بمنطقة صور. وبالاضافة الى هذا الانتشار فان "حزب الله" تمكن من ايصال نفوذه الى صيدا وطرابلس بفضل مختلف التنظيمات السنية المتطرفة التي تمولها ايران.

٢ - مشايخ الحزب

يعتمد "حزب الله" في ترويج فكرة الجمهورية الاسلامية على عدد كبير من علماء الدين يوجههم العلامة محمد حسين فضل الله المرشد الروحي للحزب ويليه حسب التركيبة الحزبية المشايخ الاتية اسماؤهم:

- الشيخ صبحي الطفيلي مؤسس "حزب الله".
- السيد حسين الموسوي مؤسس حركة "امل الاسلامية".
- الشيخ حسن نصرالله.
- السيد عباس الموسوي.
- الشيخ ماهر حمود رئيس تجمع العلماء المسلمين (سني).
- تجمع علماء جبل عامل.

السنة المؤيدون

ومن ثم تأتي تركيبة المشايخ السنة المؤيدين لفكرة ولاية الفقيه وتضم المشايخ:

- سعيد شعبان زعيم حركة "التوحيد الاسلامية" في طرابلس.
- الدكتور علي شيخ عمار مسؤول الجماعة الاسلامية في صيدا.
- "الجبهة الاسلامية" في صيدا وقوامها:
- الشيخ محرم العارفي
- الشيخ يوسف المسلماني
- الشيخ يوسف النابلسي.

٣ - العمل والتمويل

- كيف تعمل اجهزة الحزب ومن يمولها - مادياً - ثقافياً - عسكرياً - امنياً؟

- مادياً:

تبلغ الموازنة السنوية للحزب في لبنان ١٤٠ مليون دولار تدفع من خزينة الدولة الايرانية فكيف توزع الاعتمادات المخصصة للمقاتلين في صفوف الحزب.

١ - يتقاضى المقاتل النظامي بين ١٥٠ الى ٢٠٠ دولار شهريا كراتب اساسي بالاضافة الى مواد غذائية توزع شهرياً. ابتداء من الحليب والسكر ومختلف الحبوب حتى اللحم الطازج وتتكفل قيادة "حزب الله" في كل اقليم بتزويج عناصر الحزب وذلك بعد تأمين المنزل المفروش لكل راغب في الزواج.

٢ - تتكفل قيادة الحزب باعالة عائلات الشهداء وذلك بأرسال الراتب الشهري الى اهل الشهيد طبقاً للشريعة الجعفرية وتقسم الى اعشار حسب الارث.

٣ - تغطى كل التكاليف الطبية من جانب السفارة الايرانية مباشرة.

٤ - يتمتع جهاز الامن في الحزب بموقع رئيسي وبارز اذ يتصرف بنصف الموازنة السنوية اي ما يقارب الـ٧٠ مليون دولار.

٥ - اقامة المشاريع الثقافية والطبية في مختلف المناطق الشيعية.

٦ - تنظيم زراعة الحشيشة في البقاع وترويجها في العالم العربي وفي اوروبا وجنوب افريقيا بالاتفاق مع السوريين من ناحية البيع وتوزيع الارباح.

٧ - مصادرة الاملاك الخاصة بالمسيحيين والسنة غير الموالين في مناطق نفوذ "حزب الله".

٨ - اعطاء الوكالات الايرانية التي تعود الى تجارة السجاد والمصنوعات الايرانية الى ابناء الطائفة الشيعية.

- ثقافيا:

ان المستوى العلمي لهذا التنظيم يتخطى المستويات الموجودة في اي تنظيم لبناني. فالمستوى الجامعي هو الغالب حتى في الاوساط البقاعية مثلا: من بين ١٣ قتيلا سقطوا قرب موقع الجيش في جبل صافي كان هناك ٣ مهندسين ودكتور في الفكر الاسلامي والباقون مدنيون.

ان لوجود مشايخ الشيعة وبخاصة العلماء منهم الدور الاكبر في تثقيف وتعبئة العناصر نفسيا للهجوم على كل ما هو غير مسلم، ولتحقيق هذا الهدف انشأت عدة مراكز دينية يديرها "الحرس الثوري" الايراني ابرزها:

- الحوزة العلمية في صدّيقين وهي اهم موقع ديني لـ"حزب الله" في لبنان.

جب شيت - مركز تثقيف الاحداث (١٢ - ١٦ سنة).

- قبريخا - لتدريس فن القتال الاسلامي.
- صور - المركز الديني الايراني.

ولا بد من التركيز على دور قيادة بئر العبد حيث تصدر الفتاوى المتعلقة بالقتل والطلاق والزواج.

وفي هذا الاطار يرسل الحزب سنوياً نحو ٦٠٠ طالب شيعي للتخصص في الطب والهندسة والتصنيع الالي، كما يرسل نحو ١٠٠ طالب الى مدينة قم للتعرف على الحكم الاسلامي في ولاية الفقيه حيث يتخرجون رجال دين من الدرجة الاولى.

- امنياً:

يعتبر جهاز الامن في "حزب الله" الماكينة الاكثر فاعلية واهتماماً في الحزب اذ تبلغ موازنته حوالى الـ٧٠ مليون دولار سنويا ويدير كل الشبكات الاستخباراتية في الداخل والخارج.

اضافة الى ذلك فان كل المعتقلات الخاصة بالحزب تعود مسؤوليتها الى المشايخ اي مجلس الشورى وهم المخوّلون بت قضايا الموقوفين لدى الحزب واطلاق سراح الاسرى وغير ذلك من الاعمال الاستخباراتية. اما الرهائن الاجانب والاسرى الاسرائيليون فيعود بت امورهم الى رئيس الجهاز مع مجموعة من ضباط الاستخبارات الايرانية وكل الامكنة التي توجد فيها العناصر المسجونة والرهائن موجودة في الضاحية الجنوبية بعيدة عن النفوذ السوري.

اقالة مغنية

جهاز الامن في "حزب الله" كان يترأسه المدعو عماد مغنية ولكن بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ اقدمت مجموعة سرية تابعة لـ"حزب الله" مؤلفة من ثلاثة عناصر على اغتيال احد مسؤولي "حرس الثورة" المدعو "احمد مهرداد «Ahmed Meherdad» ايراني، في محلة صفير - الضاحية الجنوبية لاسباب سياسية وشخصية هي ميوله السياسية المؤيدة لجناح "آية الله منتظري". ومن المعروف ان احمد مهرداد جاء الى لبنان اول مرة مع الصحافي المخطوف "كاظم اخوان" ومن ثم جاء الى بعلبك منذ سنتين وبعدها الى بيروت. وعلاقة احمد مهرداد مع عماد مغنية ودكتور ديث «Doctor Death» هي علاقة قوية ومتينة. وبعد اغتيال مهرداد بعدة ايام كفت يد عماد مغنية عن قضية الرهائن وسلمت الى "زهير كنج" احد مسؤولي الحزب الصاعدين الذي وجهت اليه اصابع الاتهام بتنفيذ عملية الاغتيال. كما ان بعض المسؤولين في "حزب الله" على علم تام بتفاصيل الاغتيال واسبابه وهم الشيخ حسان العبدالله والحاج ناجي شديد والمسؤول السابق لاذاعة الحزب في برج البراجنة. وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٣ نقل جثمان احمد مهرداد الى سوريا ومن سوريا الى طهران. وخلال عملية نقل الجثمان الى دمشق اصدر "حزب الله" امر مهمة يفيد بان احد عناصر "حرس الثورة" اي مهرداد اصيب خلال تراشق مدفعي في منطقة الضاحية وقد استشهد اثر ذلك.

- حزب الله الى اين؟ سؤال اصبح مطروحاً في مختلف الاوساط بعد وفاة الامام الخميني.

الجواب يأتي من عند رئيس الجمهورية الايراني حجة الله هاشمي رفسنجاني الذي قال لصحيفة الاندبانداننت (Independant) البريطانية ان تصدير الثورة الاسلامية يجب ان يتوقف. وفي المقابل يبدو ان الأوساط الدينية المتطرفة تميل الى محاربة هذا التوجه خصوصا بعد ابعاد وزير الداخلية الايرانية السابق علي اكبر محتشمي وهو الرأس المدبر لتصدير الثورة الاسلامية الى خارج ايران: من يربح الرهان؟ الجواب جاء على لسان احد خبراء العلوم السياسية في جامعة فرنسية هو ان ايران امام خيارين: اما استمرار تصدير الثورة او ثورة في الداخل. لكن الوقت لم ينضج بعض. فمستقبل الحزب مرتبط بمستقبل "معركة التحرير" وبمستقبل الوجود السوري في بيروت وفي البقاع وفي لبنان، فهذا الوجود يشكل الحماية والغطاء الاساسي للحزب على الساحة اللبنانية. فاي خلل في الوجود السوري يؤدي الى خلخلة على صعيد وجود الحزب واركانه وتحركاته.

من هنا علينا ان ننتظر لنرَ ما ستنتج عنه اجتماعات اللجنة الثلاثية العربية خصوصا في موضوع انسحاب جيش دمشق.

فمع انحسار الوجود السوري وتسلم الشرعية اللبنانية الامن ينحسر وجود "حزب الله"

من هنا يبقى القول: "انتظروا لتروا"

خليل ابو انطون

كيف يعمل جهاز الامن وما هي ابرز تقسيماته

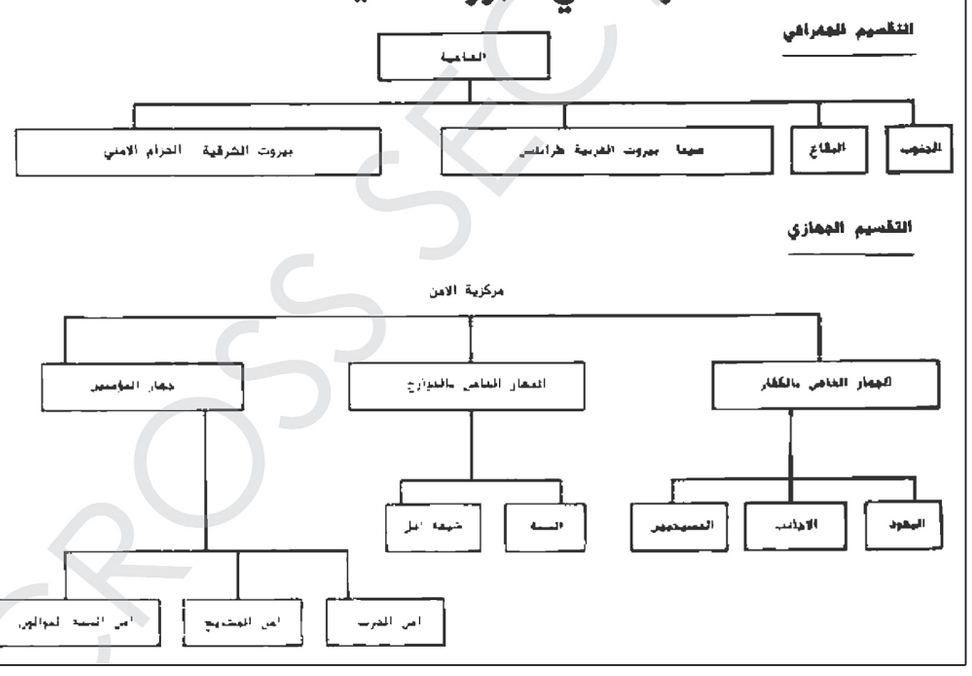

النهار العربي والدولي، ١٨-٢٤ أيلول ١٩٨٩، صفحة ١٦، ١٧، ١٨

«أمم» في أبحاثها

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشرَ مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تواريخُ مُتَقاطعَة حِصة الشيعة منها في لبنان» وتعرض بحث الإعلام عند الشيعة المعنون «الإعلام عِندَ شِيعة لُبنان مُبادَراتٌ وسِلاح» والذي يدور حول تاريخ هذه الطائفة في الإعلام منذ المبادرات الأولى وصولًا إلى تحوله إلى منظومات و«سلاح». في ما يلي نعرض مقدمته وجدول محتوياته:

في ٥ شباط ١٩٠٩ أصدر أحمد عارف الزين العدد الأول من مجلة العرفان كنتاجٍ شيعي صرف من رجل دين شيعي معمّم، في الإعلام اللبناني، وفي ٤ حزيران ١٩٩١بدأت قناة «المنار» التابعة لـ«حزب الله» ، الحزب الأصولي الشيعي، البث. وبين هذه وتلك، مؤسسات وشخصيات كان لها وقعُها في الإعلام اللبناني، وبين تجربة وأخرى صيغٌ ورؤى وسيكون هدف بحثنا تقديم هذه السرديَّة، سيرة الشيعة في الإعلام، عارضًا لتاريخ المؤسسات الشيعيَّة الإعلاميَّة اللبنانيَّة وأهدافها المعلنة، ساردًا طريقة العمل في سبيل الوصول إلى نتائج وتوصيات تتعلق بهذا القطاع في لبنان.

يقسم هذا البحث إلى مدخل وأربعة أقسام. طرحنا في بداية الأمر مدخلًا تاريخيًّا يعرض بشكل عام لوضع الصحافة في لبنان وأبرز محطاتها. انتقلنا في القسم الأوّل من البحث إلى تحديد سيرة الشيعة مع الاعلام المكتوب فكان فيه حديث عن تاريخهم في الصحافة والصحافة السياسيَّة والحزبيَّة وأبرز أقلامهم. أمّا القسم الثاني فكان مخصصًا للإذاعة وموقع الشيعة فيها. ثم عرّجنا في القسم الثالث على وجود الشيعة في الاعلام المرئي ومحطاتهم التلفزيونيَّة. وفي قسمه الرابع كان مكان لعرض وجود الشيعة على الشبكة العنكبوتيَّة (الانترنت) ومواقع التواصل الاجتماعي.

استخدم هذا البحث المنهج السّرديّ لما لهذا المنهج من إمكانيَّة لتغطية الحقبات الزمنيَّة المختلفة التي هدفنا إلى عرضها.

اعتمد هذا البحث بشكل أساسي على المصادر المفتوحة (كتب، صحف، مجلات، مواقع إلكترونيَّة، وسائل تواصل اجتماعي).

وتكمن صعوبته في القسم الرابع لكونه موضوعًا مستجدًّا يحتاج إلى انتقاء المصادر وتنوّعها.

جدول المحتويات:

• مدخل: الصحافة اللبنانيَّة وجه مشرق

• الفصل الأول: الإعلام المكتوب: سيرة الشيعة مع القلم

١) تاريخ الصحافة عند الشيعة في لبنان

٢) الصحف السياسيَّة الشيعيَّة في لبنان

٣) الأقلام الشيعيَّة في لبنان

٤) الصحف الحزبيَّة الشيعيَّة في لبنان

• الفصل الثاني: الإذاعة بين حصة المحروم وصوت المستضعفين

• الفصل الثالث: الإعلام المرئي: تميّز النهج

١) تجارب الشيعة في إلاعلام المرئي

٢) الإعلام الحربي، نجم المحور

• الفصل الرابع: الشبكة العنكبوتيَّة والتواصل الاجتماعي: السلاح الجديد

١) الشيعة والانترنت في لبنان

أ- حزب الله والمبادرة الأولى على الانترنت

ب- المجلس الشيعي على الانترنت

ج- فضل الله والاعلام البديل

٢) وسائل التواصل الاجتماعي بين التجييش والجيوش

أ- حركة أمل والاعلام الالكتروني

ب- حزب الله في التواصل الاجتماعي: الجيوش الرديفة

• خاتمة

• ملحق

• مصادر البحث ومراجعه

• مصادر الصُّوَر ومراجعها

سير التّحقيق

العدالة للقمان

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة العدوسية أثناء عودته من نيحا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كلّف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كلّف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم قبل اغتياله وبتفريغ «داتا» هاتفه الخلوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في صيدا، اجتماعاً أمنيًا موسعًا مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع «تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية للتوصل إلى كشف الفاعلين».

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخليّة والبلديّات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان سليم إلى أنّ «أيّ جديد لم يظهر في القضيّة لدى الأجهزة الأمنية اللبنانيّة إطلاقًا»، متمنّيًا «تزويد الأجهزة الأمنيّة بأيّ معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهيف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي

وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين بخطف سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير مرخّصة وذلك سنداً للمادتين ٥٦٩ و٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٢ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكّرة يقتضيها التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين وتوقيفهم. وأحال الادعاء على قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمام محكمة التمييز الجزائية- الغرفة السادسة، بطلب نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة التحقيق في بيروت سنداً لأحكام المادة ٣٤٠ أم.ج، وأدلى بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان سليم وقتله في الجنوب قد تشكّل سبباً لزعزعة الأمن أو تهديداً للسلامة العامة نظراً للتشابك السياسي في المنطقة والموقع الجغرافي للمحكمة ولا سيّما أن خطر استعمال إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للعبث في الأمن الداخلي، يبقى قائماً في ظلّ الأوضاع العامة في البلاد، لا سيّما الجنوب.

١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت محكمة التمييز الجزائية – الغرفة السادسة، برئاسة القاضي سهيل الحركة رئيساً والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي العريضي مستشارين، قراراً بالموافقة على طلب النائب العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على النيابة العامة الإستئنافية في بيروت ملفّ مقتل الناشط والكاتب السياسي لقمان سليم، وأُحيل الملفّ على قاضي التحقيق الأول في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

١٢ أيار ٢٠٢٣: أوردت محطة الجديد في برنامج يسقط حكم الفاسد خبراً عن تحويل قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو سمرا كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية للطلب من السلطات الألمانية تقديم ما لديها من كاميرات ومستندات تفيد التحقيق...

لا يزال التحقيق «مستمرًا» حتى يومنا.....

أبرز المواقف

العدالة للقمان

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلازم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن.

ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزولاي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخّى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شيعة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أمميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه رئيس حكومة الفاتيكان بياترو بارولين ووزير الخارجية بول غالاغير سُئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم»؟ فأجاب عون أنّ التحقيق مستمرّ.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأمميين المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقرِّرة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقرِّرة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة ببعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتيالات تلته وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما اذا كان من ترابط أم لا.